بسم الله الرحمن الرحيم

تقعيد النحو
من منظور أصولي مقاصدي

محمد عبده محمد بشر القباطي

المقدمة

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا﴾[1]، والصلاة والسلام على من آتاه الله جوامع الكلم؛ ليبيّن للناس ما نزل إليهم من ربهم، وبعد:

فإن من الظواهر المحمودة التي تشهدها الأمة تلكم العودة الجادة إلى جادّة القرآن والسنة.

ولا تزال الجهود تبذل لفكّ الحصار المضروب بين الأمة ومنهاجها الأقوم؛ ليكون المردّ والمرجع إلى النص المعصوم، ولتبقى الوسائط من مذاهب فقهية، ومدارس فكرية، وطرق تربوية، وطرائق تغييرية في منازلها التي أذن الشارع الحكيم بها، لا يُتعدّى بها محالّها.

وإن أهم سبب للنهوض بالأمة هو الفقه في الدين، وعلوم الآلة هي الوصيلة التي تصل العقل بالنقل على الوجه الصحيح، فهي وسيلة؛ لتمكيننا من الفهم السديد للقرآن والسنة كما كان سلف الأمة رضوان الله عليهم، وتجيء في مقدمتها علوم اللسان العربي، فاللسان العربي هو الوعاء الذي أفرغت فيه نصوص القرآن والسنة، وعلوم النشأة الحضارية الأولى، وتعلّمه من ضروريات حفظ الدين، فمنه ما هو واجب عينيّ، ومنه ما هو واجب على الكفاية ومنه دون ذلك.

قال[2] الإمام الشافعيّ: "فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده؛ حتى يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمد عبده ورسوله، ويتلو به كتاب الله، وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير، وأمر به من التسبيح، والتشهد، وغير ذلك، وما زاد من العلم باللسان الذي جعله الله لسان من ختم به نبوته، وأنزل به آخر كتبه، كان خيرًا له".

وقال رحمه الله تعالى: وإنما بدأت بما وصفت من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره؛ لأنه لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب وكثرة وجوهه وجماع معانيه وتفرقها، ومن علمه انتفت عنه الشُبه التي دخلت على من جهل لسانها[3].

وقد حمل فريق من علماء الإسلام على عواتقهم مهمة استخلاص قواعد اللسان العربي يوم أن كانت السليقة سائدة في قبائل العرب، وجاء كتاب الإمام سيبويه بميراثهم العظيم من علم النحو والصرف من المنقول والمعقول؛ لتتدارسه الأجيال وتبني عليه، وقد نفع الله تعالى بكتاب الإمام سيبويه الأمة، وحفظ به لسان العرب ولغة القرآن الكريم والسنة، فرضي الله تعالى عن الإمام سيبويه ومشايخه وتلامذته.

وقد وردت في "الكتاب" اجتهادات اتخذها بعض النحاة قوانين صارمة حاكموا إليها نصوص القرآن القطعية، فقبلوا وردّوا، وصححوا ورجحّوا، وعللوا وأوّلوا، وقد ردّ عليهم كثير من العلماء، وسوف نلخص في هذا البحث أهمّ المسائل، ونقربها انطلاقًا من ثلاثة ضوابط أصولية مقاصدية:

---

[1] . سورة الكهف آية 1.

[2] . الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق: عبد الفتاح كباره ، دار النفائس بيروت، ط 1419هـ ، ص53-54 باختصار .

[3] . انظر: الشافعي، الرسالة، مرجع سابق، ص53-54 .

الأول: مراعاة خصوصية نصوص القرآن والسنة وحفظ حرماتها معنى ومبنى، فكل أمر يفضي إلى محظور شرعي فهو ردّ.

الثاني: تقديم العناية بالمعاني على القواعد الموضوعة، فإن تعارضت المعاني والقواعد الصناعية، قدّمنا المعاني، قال ابن جنيّ[1] رحمه الله تعالى: "تجد في كثير من المنثور، والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلامًا ما، أمسكت بعروة المعنى واحتلت لتصحيح الإعراب".

الثالث: مراعاة الفائدة "المصلحة" في التأصيل، فكل قاعدة لا تبنى عليها فائدة فالاشتغال بها بطالة، قال الشاطبي رحمه الله تعالى تعليقًا على تقدير النحاة كائنًا أو استقر متعلقًا لشبه الجملة إذا وقع خبرًا: إن هذا التقدير خالٍ من الفائدة؛ لأن كون الظرف أو حرف الجر يقدر معه كائن أو استقرّ أو لا يقدر معه ذلك سواء في الحكم، وكذلك مسألة الابتداء وعمله في المبتدأ وحده، أو في المبتدأ والخبر، أو عدم ذلك أمر لا تنبني عليه فائدة كلامية، فالكلام في ذلك وتسويد الأوراق به لا يجدي في المقصود من علم النحو مزيدًا[2]، ولو عملنا بهذا التأصيل المقاصدي لعلم النحو، لوفرنا كثيرًا من الطاقات والأوقات، فقد أضعنا كثيرًا من الجهود في تسويد الأوراق، وتلقين الطلاب بما لا نفع فيه لا في الحفاظ على المباني ولا المعاني.

وقد كتب هذا البحث في 1432هـ، واحتفظت به، وقد بدا لي أخيرًا نشره، سائلًا الله عزّ وجلّ أن ينفع به، وأن يتجاوز عنّي وعن جميع المسلمين.

كتبه/ محمد عبده محمد بشر القباطي

كوالالمبور 1/1/ 1440هـ

---

[1] . ابن جني، عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي دار الكتب العلمية – بيروت ط1، 2001م، ج2 /459 .

[2] . الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط1، 2007م، ج2 /20-21 باختصار .

هيكل البحث:

تتكون الدراسة من مقدمة وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التقعيد النحوي وآثاره في تقسيم الكلام والإعراب، وفيه توطئة وثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التقعيد النحوي وتقسيم الكلام

المطلب الثاني: التقعيد النحوي والعامل الإعرابي

المطلب الثالث: قوة القواعد النحوية في تحقيق المقاصد الكلامية

المبحث الثاني: وجوب مراعاة خصوصية القرآن والسنة في التقعيد النحوي.

وفيه توطئة، وستة مطالب:

المطلب الأول: وجوب قبول القراءات المتواترة وإن خالفت الوجه النحوي

المطلب الثاني: حظر الترجيح بين القراءات المتواترة

المطلب الثالث: وجوب مراعاة القرآن والسنة في القول بالحذف والتقدير

المطلب الرابع: ضرورة الاستشهاد بالقرآن والسنة في التقعيد النحوي

المطلب الخامس: وجوب مراعاة مكانة القرآن في إعجازه ونظامه وإحكامه

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية: إعراب آيات من سورة الذاريات

المبحث الأول التقعيد النحوي وآثاره في تقسيم الكلام والإعراب

التوطئة:

النحو لغة: لفظ يدلُّ على قصد، فقولك: نحوْتُ نَحْوَه بمعنى قصدته. ولذلك سمِّي نَحْوُ الكلام؛ لأنه يَقصِد أصول الكلام فيتكلمُ على حَسَب ما كان العرب تتكلَّم به[1].

النحو اصطلاحًا: هو العلم الذي يبيّن أحوال الكلام العربي من حيث الإعراب، والبناء، وما يتبعهما من صيانة المباني وإبانة المعاني.

الإعراب: هو بيان أحوال ألفاظ الكلام العربي وما يترتب على ذلك من تغيير في أواخر الكلم.

أقسام الكلام:

الكلام عند سيبويه هو المستوفي لركني الجملة لفظًا أو تقديرًا.

قال سيبويه[2] رحمه الله تعالى: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء".

يقرّر سيبويه رحمه الله تعالى أن الكلام العربي يتألف من مسند ومسند إليه، وهو قسمان لا ثالث لهما.

الأول: ويتكون من المبتدأ والخبر وهو ما يسمّى بالجملة الاسمية.

الثاني: ويتكون من الفعل والفاعل وهو ما يسمّى بالجملة الفعلية.

وأن المتكلم لا بُدّ له أن يقيم كلامه على هذا النظام، إن أراد الحديث بلسان العرب. وكل كلام جاء على خلاف هذا الأصل، فهو مردود إليه بتقدير ما حذف.

وهنا نتساءل: ما الذي استند إليه سيبويه في هذا التقرير؟ لقد ذكر رحمه الله تعالى سبب ذلك بقوله[3]: "وهذه حجج سمعت من العرب وممن يوثق به يزعم أنه سمعها من العرب، من ذلك قول العرب في مثَلٍ من أمثالها: "اللهم ضبعا، وذئبا"، إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل. وإذا سألتهم ما يعنون؟ قالوا : اللهم اجمع أو اجعل فيها ضبعا وذئبا، كلهم يفسّر ما ينوي. وإنما سَهُل تفسيره عندهم؛ لأنّ المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار. وحدثنا أبو الخطاب: أنه سمع بعض العرب، وقيل له: لِمَ أفسدتم مكانكم هذا؟ فقال: الصبيانَ، وكأنه حذر أن يلام، فقال: لُمِ الصبيانَ.

وحدثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل له: أما بمكان كذا وكذا وَجْذٌ؟ وهو موضع يمسك الماء. فقال بلى، وجاذا .أي فأعرفُ بها وجاذا. ومن ذلك قول الشاعر: أخاك أخاك إن من لا أخا له.... كساع إلى الهيجاء بغير سلاح.

---

[1] . انظر: ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ط 1979، ج5 /403.

[2] سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي القاهرة ط4 (1425،2004) ، ج1/23 .

[3] سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1/ 255- 256

كأنه يريد الزم أخاك. ومن ذلك قولك: زيدًا وعمراً ، كأنك تريد: اضرب زيداً وعمراً، كما قلت: زيداً وعمراً رأيت.

ومنه قول العرب: "أمرَ مبكياتِكَ، لا أمرَ مضحكاتِكَ، والظباءَ على البقر، يقول: عليك أمرَ مبكياتك، وخل الظباءَ على البقر". وسوف نقف مع هذا الحجج التي ساقها سيبويه بما يأتي ذكره:

أولاً : قوله في حجته: "كلهم يفسِّر ما ينوي".

أقول: هذا التفسير، إنما هو تفسير معنى، لا تقدير لفظيّ، وتفسير المعنى- وإن وافق الوجه الإعرابيّ — لا يستلزم تقدير العامل المحذوف. واستعمال سيبويه للفظ ينوي، بدلاً من "يعني" فيه توسّع، وذلك أن السؤال ورد بصيغة "فإذا سألتهم ما يعنون"؟ فلفظ "يعنون" صريح في إضمار المعنى وإرادته، فهو سؤال عمّا يقصدون لا ما يقدّرون لفظًا.

ثانيا: أما بقية الحجج التي ساقها سيبويه فليس فيها إلا إثبات ورود النقل بذكر معمولٍ منصوبٍ بغير ذكر عاملٍ ظاهر، ولا بدّ من تقدير عامل عند سيبويه، فاختار تقديره لفظًا، ونزّل المقدّرَ منزلة المذكور، وهذا فيه مخالفة للظاهر؛ لأن الظاهر أن المتكلم قد استغنى عن الفظ المقدّر، وأما الأثر الإعرابي فنقدّر له عاملا مناسبا؛ ليكون أوفق لكمال الاستغناء، وأعني بكمال الاستغناء: الاستغناء عن المحذوف لفظا وتقديرا، والأنسب ها هنا تقدير العامل وصفا يدور معه الأثر الإعرابي وجودا وعدما، وهذه الأوصاف هي الأوضاع والمحلّات كوصف المفعولية والحالية للنصب كوصف الفاعلية للرفع، فهذه الأوصاف والأوضاع تدور معها الآثار الإعرابية، فإذا تغيرت تغيّر الإعراب، ولو مع ظهور الفعل، فلو قلت: أكرم عبد الله أخاه، فإن عبد الله في وضع الفاعلية فارتفع، فإذا قلنا: أكرم عبد الله أخوه، فإن عبد الله انتقل من وضع الفاعلية إلى وضع المفعولية فنُصِبَ، والأوضاع الإعرابية هي أوصاف معنويّة من سنن اللسان لا تتغير ولا تتبدل، وكلّ وضع مستقلّ بتأثيره الإعرابي، وللأوضاع ارتباطاتها وتعلقاتها، فوضع المبتدأ مرتبط بوضع الخبر في الجملة الاسمية، ولكن قد يستغني المتكلم بالقرائن عن أحدهما أو عنهما معا، وعليه فإن وضع اللفظ موضع الفاعلية أو الحالية أو الظرفية هو العامل، وبهذا التأصيل نوسّع حدّ الكلام ليشمل حالة استيفاء الألفاظ وظهورها، وحالة الاستغناء والحذف، وعليه **يكون تعريف الكلام**: هو القول المفيد بالقصد والوضع.

وقُيّد بالقصد: إخراجاً لكلام النائم وما يشبهه .

وقُيّد بالوضع: إخراجاً للكلام الأعجمي، واللهجات الدارجة الحائدة عن سنن اللسان العربي.

ولم أقيده بالتركيب: إدخالاً للمفرد، فإن العرب تتكلم بألفاظ مفردة مفيدة مستغنية بالقرائن عن التركيب مثل: بلى ونعم ولا في الجواب، وبالمفعول، وبأحد ركني الجملة.

قال الإمام الشاطبي في توجيه تعريف ابن مالك للكلام:

"وقد يكون ترك قيد التركيب بناء منه على أنه لا يلزم في كل كلام أن يكون مركباً، وإنما اللازم الإفادة، فحيث وجدت فهو كلام.

فـ"بلى" و"نعـم" و"لا" كـل واحـد منهـا كـلام، وكـذا مـا كـان نحوهـا، فـإن قيـل: إنهـا في تقـدير المركـب، فـالجواب: إن حملهـا علـى مـا هـو الظـاهر فيهـا مـن الإفـراد أولى مـن تقـدير الجملـة عوضـاً منهـا، ومـع ذا فإنـه اعـتراف بإفـادة المفـرد إفـادة الجملـة، ولا نعـني بكونـه كلامـاً إلا هـذا، وعلـى هـذا يلـزم إسـقاط قيـد التركيـب مـن الحـدّ، وهـو ظـاهر، ولا سيما وابن مالك ظاهريُّ النحو في الغالب"[1].

وعليـه فـلا داعـي لتأويـل كـل أسـلوب جـاء علـى غـير مـا اتخـذوه أصـلا كتأويـل: النـداء نحـو "يا رجـلاً" ب"أدعـو رجـلاً"، والتعبـيران متباينـان، فالنـداء إنشـاء، والآخـر خـبر، وكالتعجـب نحـو: "مـا أعـذب المـاء" فـإنهم أوّلـوه بـ"شيء جعـل المـاء عـذباً"، وقـد وجـدنا الخليـل وسـيبويه يـذهبان إلى أنـه لا خـبر لـ "ألا مـاء" الـتي تفيـد التمـني نحـو قـولهم: ألا مـاء بارداً[2]، وذهـب الكوفيـون إلى أنـه لا خـبر لنحـو قولنـا: "الإنسـان وعلمـه"، ويبـنى علـى هـذا أن بعـض التعبـيرات يتـألف مـن اسـم فقـط، وبعضـها مـن حـرف، وبعضـها يتـألف مـن اسـم ومعطـوف[3]، وكلهـا أسـاليب نطـق بها العرب.

وقـد نقـل الشـاطبي رحمـه الله عـن ابـن خـروف أنـه لا يقـدر خـبراً مـع واو المعيـة لتمـام الكـلام وصـحة معنـاه مـن غـير افتقار إلى تقدير شيء، كما أنه لا يقدره في نحو: أقائم الزيدان لاستقلال الكلام[4].

وعليـه فـإنا نقسّـم الكـلام إلى قسـمين: الأول هـو المسـتوفي لـركني الجملـة كمـا سـبق، والثـاني هـو الكـلام المسـتكفي، وهو ما استغنى بالقرائن عن ذكر بعض أجزاء الجملة، وكان مفيدا، وهو أنواع:

النوع الأول: الاسم المستغني، القائم مقام الجملة، وفيه:

1- الاسـم المرفـوع: ويكـون مبتـدأ اسـتغنى عـن الخـبر أو خـبراً اسـتغنى عـن المبتـدأ كقولـه تعـالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[5]، فصـبر: مبتـدأ اسـتغنى عـن الخـبر، وجميـل صـفة لـه ولا أقـدر شـيئا، والنحـاة يقـدرون الخـبر: أَمْثَـلُ بي، ويجـوز إعـراب "صـبر" خـبرا اسـتغنى عـن المبتـدأ والنحـاة يقـدرون المبتـدأ أمـري[6]، وقولـه تعـالى: ﴿وَيَقُولُـونَ طَاعَـةٌ﴾[7]، فلفـظ "طاعـة" "في رفعِـه وجهـان، أحـدُهما: أنـه خـبر اسـتغنى عـن المبتـدأ، والثـاني: أنـه مبتـدأ والخـبر مسـتغنى عنـه[8] وقولـه تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ * نَارٌ حَامِيَةٌ﴾[9]، لفظ "نار" خبر استغنى.

---

[1] . الشاطبي، المقاصد الشافية، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ج1 /36 .

[2] . انظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1 /359

[3] . انظر: السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، دار إحياء التراث العربي ، ط1 ، 1428هـ، ج1 /14-15 .

[4] . انظر: المقاصد الشافية، مرجع سابق، ج2 /11 .

[5] . سورة يوسف آية 18.

[6] . السمين، ، أحمد بن يوسف الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط دار القلم، دمشق، بلا تاريخ، ج6/457-458

[7] . سورة النساء آية 81 .

[8] . السمين، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، مرجع سابق، ج50/4

[9] . سورة القارعة آية 10-11 .

وقد يكون فاعلاً استغنى عن فعله كإعراب لفظ الجلالة في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[1]، فلفظ الجلالة فاعل استغنى بالسياق عن ذكر الفعل، فلا حاجة إلى تقدير الفعل لفظا.

2- الاسم المنصوب: وهو اسم منفرد قائم مقام الجملة الفعلية، مثل قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[2]، فلفظا: منّا وفداء منصوبان على المصدرية، وهما مستغنيان عن الفعل، وقاما مقامه في الإفادة، وقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[3]، لفظ "ضرب" مصدر ناب عن فعل الأمر، وكذلك "إحسانا"، وفي قوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً﴾[4]، وأما قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً﴾[5]، فلفظ "خيرا" مفعول به منصوب استغنى عن ذكر فعله بقرينة السياق.

النوع الثاني: اسم فعل الأمر المستغني عن الجملة: قوله تعالى: ﴿مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾[6]، لفظ مكانكم اسم فعل أمر قام مقام الفعل، وأنتم توكيد للفاعل المستتر في اسم فعل الأمر.

النوع الثالث: الاسم والحرف: وقوله تعالى: ﴿لا ضَيْرَ﴾[7]، لا النافية للجنس واسمها، فلا نقدر خبرا، والجار والمجرور وقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾[8] الجار والمجرور خبر، فلا نقدّر شيئا، فقد تمّ المعنى بقرينة السياق.

النوع الرابع: الحرف المستغني عن ركني الجملة، مثاله قوله تعالى: ﴿قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ﴾[9]، فلفظ "نعم" قائم مَقامَ الجملة، فهو تامّ المعنى بقرينة السياق، والمعنى: نعم تُبْعَثون وأنتم صاغرون أذلاَّءُ[10].

إن الكلام المستكفي هو الكلام المبني على القرائن، حيث يستغني المتكلم بما لديه من القرائن عن بعض الكلام طلبا للاقتصاد في الحديث والإيجاز، وهذا كثير جداً في كلامهم، وهو نمط مستقل بنفسه، وهذا التقسيم تسنده الظواهر.

والحمل على الظاهر هو الأصل، وقد دعا سيبويه نفسه إلى العمل بالظاهر في أقوال كثيرة منثورة في كتابه، منها:

قوله[11] رحمه الله تعالى: "قف على هذه الأشياء حيث وقفوا، ثم فسَّر".

---

[1] . سورة الزخرف آية 87 .

[2] . سورة محمد آية 4 .

[3] . سورة محمد آية 4 .

[4] . سورة الإسراء آية 23 .

[5] . سورة النحل آية 30 .

[6] . سورة يونس آية 28 .

[7] . سورة الشعراء آية 50 .

[8] . سورة غافر آية 16 .

[9] . سورة الصافات آية 18 .

[10] . انظر: السمين، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، مرجع سابق، ج9/ 298

[11] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1 / 266 .

وقوله[1]: "فإنما نجريها كما أجرت العرب، ونضعها في المواضع التي وضعن فيها، ولا تدخلن فيها ما لم يدخلوا من الحروف".

وقوله[2]: "أجر الأشياء كما أجروها"، وقوله[3]: "فاستحسن من هذا ما استحسن العرب وأجزه كما أجازته".

وقوله[4]: "ولكن ترحّم ، بما ترحّم العرب".

وقوله[5]: "إلا أن تسمع شيئاَ فتجيزه، فيما سمعت، ولا تجاوزه".

هذه المقولات الجلية تبين ما كان عليه سيبويه رحمه الله تعالى من متابعةٍ لسنن العرب في كلامها باستحسان ما استحسنوا، وإجازة ما أجازوا، وردّ ما لم يَرِدْ.

وقد اعتنى سيبويه بالقرائن عناية عظيمة في أبواب كتابه، واتخذها دلائل على المحذوفات، لكنه لم يخذها بدلا عن الألفاظ ولا عوضاً عنها مراعاة للعامل الإعرابي اللفظي، وقد كان الاستغناء بالقرائن عن التقدير كما استغنت بها العرب في أداء المعاني أولى طلباً للإيجاز والاقتصاد في الكلام واتقاء للإسهاب في غير موضعه، فلِمَ تقدر ما استغنوا عنه؟ أليس التقدير ينافي كمال الاستغناء؟

من أقوال سيبويه رحمه الله في تقدير المحذوفات:

لقد ذكر سيبويه أقوالاً كثيرة في استعمال القرائن كدليل على المحذوف، منها:

قوله[6]: "وحذفوا الفعل من إياك، لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل".

وقوله[7]: "وإنما حذفوا الفعل من هذه الأشياء حين ثنّوا لكثرتها في كلامهم واستغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر، وصار المفعول الأول، بدلاً من اللفظ بالفعل".

وقوله[8] في: "أقائماً، وقد قعد الناس": "ولكنه حذف الفعل استغناء بما يرى من الحال، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع".

وقوله[9]: "ما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير".

وقوله[1]: في باب حذف المبتدأ: "هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً، ويكون المبني عليه "الخبر" مظهراً، وذلك أنك رأيت صورة شخص، فقلت: عبد الله وربي".

---

[1] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1 / 330 .

[2] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1 /419 .

[3] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج2 /69 .

[4] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج2 /75 .

[5] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج3 / 280 .

[6] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1/274 .

[7] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1/275 .

[8] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ب ج /340-341 .

[9] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج2/130 .

وقوله[2]: في حذف الخبر بعد لولا: "ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام كما حذف الكلام من "إما لا" زعم الخليل رحمه الله – أنهم أرادوا إن كنت لا تفعل غيره، فافعل كذا وكذا، ولكنهم حذفوه لكثرته في الكلام".

وقوله[3] رحمه الله: في قوله تعالى: "وَحُورٌ عِينٌ"[4] لما كان المعنى في الحديث على قوله :"لهم فيها" حمله على شيءٍ لا ينقض الأول في المعنى".

وقوله[5] في حذف الفعل وبقاء الفاعل: "ويجوز هذا على قولك شاهداك، أي ما يثبت لك شاهداك"، فهذه النقول من كلام سيبويه تشهد لما ذهبنا إليه من الاستغناء بالقرائن عن تقدير الألفاظ المحذوفة.

المطلب الثاني: التقعيد النحوي والعامل الإعرابي.

العامل عند النحاة هو الذي يحدث الأثر الإعرابي في أواخر الكلم لفظا أو تقديرا.

قال[6] سيبويه: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية: النصب، والجر، والرفع، والجزم، والفتح، والضم، والكسر، والوقف". وقوله[7] رحمه الله: "وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأمثلة لما يحدثه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه". أراد رحمه الله تعالى بهذا الكلام أن يفرق بين الإعراب والبناء، وإليك بعضا من اختيارات سيبويه في عوامل الرفع، والنصب، والجر، والجزم:

قال[8] رحمه الله في العمل في الفاعل والمفعولات: "هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل، ولا يتعدّى فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين، والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل".

ثم مضى يبيّن عمل الفعل وما يعمل عمله بلغة يطول شرحها.

فإذا لم يظهر الفعل، وظهر الأثر الإعرابي، فسيبويه يقدر عاملا.

---

[1] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج130/2 .

[2] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج129/2 .

[3] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج172/1 .

[4] . سورة الواقعة آية 22 .

[5] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج141/1.

[6] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1 /13 .

[7] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1 /13 .

[8] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1 /33 .

قال رحمه الله[1]: "لا يستغنى عن الإضمار (إضمار الفعل) إن لم يظهر".

وقال[2]: "فاعرف أن الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجارٍ : فعل مظهر لا يحسن إضماره، وفعل مضمر مستعمل إظهاره، وفعل مضمر متروك استعماله" "أما الموضع الذي يضمر فيه (الفعل) وإظهاره مستعمل، فنحو قولك : زيداً لرجل في ذكر ضربٍ تريد: اضرب زيدا" "وأما الموضع الذي لا يستعمل فيه الفعل المتروك إظهاره، فمن الباب الذي ذكر فيه إياك إلى الباب الذي آخره ذكر مرحبا وأهلا".

هكذا تجد سيبويه يقدر للمعمول عاملا سواء أكان هذا العامل مما يظهر في كلام العرب أم كان ممّا لا يظهر، ولا تجيز العرب إظهاره، وهو الذي عبر عنه (بالمتروك إظهاره). وهذا افتراض من سيبويه أيضاً.

وليس تقدير العامل خاصّاً بالفعل فقط، بل هو أعمّ من ذلك.

قال[3] رحمه الله: "وإذا أعملت العرب شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهرا في الجر والنصب والرفع، تقول: وبلدٍ، تريد: وربّ بلدٍ، وتقول: زيدا، تريد عليك زيدا، وتقول: الهلالُ، تريد: هذا الهلال، فكله يعمل (مضمراً)، عمله مظهرا".

وقال[4] في المبتدأ والخبر:

"فالمبتدأ : كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه (الخبر) رفع".

وقال[5]: "فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو، فإنّ المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء"، مقصوده أن الخبر ارتفع بالمبتدأ والمبتدأ ارتفع بالابتداء.

أما إذا كان الخبر شبه جملة، فقال[6] عنه: "هو خلفَك العامل في خَلْفَ الذي هو موضع له (المبتدأ)، والذي هو في موضع خبره كما أنك إذا قلت عبد الله أخوك، فالآخر (الخبر) قد رفعه الأول (المبتدأ)، وعمل فيه، وبه استغنى الكلام، وهو مُنْفصل عنه". وظاهر كلام سيبويه في هذا الموضع أنه لا يعلق شبه الجملة الواقع خبرا لمبتدأ بعامل محذوف مُقدّرٍ بكائن أو استقر[7].

وقال[8] في الجرّ:

"والجرّ إنما يكون في كل اسم مضاف إليه، واعلم أن المضاف إليه ينجرّ بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف (حروف الجر)، وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفا".

---

[1] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1 / 144 .

[2] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1 / 296-297 .

[3] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج106/1 .

[4] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج2 /126 .

[5] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج2 /127 .

[6] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1 /406 بتصرف .

[7] انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ، مرجع سابق، ج7/2

[8] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1 /419 .

إعراب الأفعال المضارعة :

قال[1] رحمه الله تعالى: "هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء":

"اعلم أن هذه الأفعال لها حروْفٌ تعمل فيها، فتنصبها، وهي: أنْ ، وكي ، ولن".

وقال[2]: "واعلم أن "إذن" إذا كانت جواباً، وكانت مبتدأ عملت في الفعل".

وقال[3]: "واعلم أن ما انتصب بعد "أَو" ينتصب على إضمار " أن "كما انتصب في "الفاء والواو" على إضمارها ، ولا يستعمل إظهارها، كما لم يستعمل في الفاء والواو".

واختار[4] رحمه الله تعالى أن اللام وحتى لا يعملان في الفعل وإنما يضمر بعدهما "أن"؛ لأن اللام وحتى إنما يعملان في الأسماء فيجران .

وقال[5]: "هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها، وذلك: لم، ولما، واللام التي في الأمر، ولا التي في النهي".

وقال[6]: "هذا باب الجزاء، فما يُجازى من الأسماء غير الظروف: مَن، وما، وأيهم، وما يجازى به من الظروف: أيّ حين، ومتى، وأين، وأنى، وحيثما، ومن غيرهما : إن، وإذ ما".

وقال[7] في العامل في جواب الشرط:

"وزعم الخليل أنك إذا قلت: إن تأتني آتك، فآتك انجزمت بإن تأتني كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر، حين قلت: "ائتني آتك"، وقال[8] رحمه الله: "هذا باب من الجزم، ينجزم فيه الفعل، إذا كان جواباً لأمرٍ، أو نهي، أو استفهام، أو تمنٍّ، أو عرض، وإنما انجزم هذا الجواب، كما انجزم جواب إن تأتني، بإن تأتني؛ لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغنٍ عنه، إذا أرادوا الجزاء، كما أن إن تأتني غير مستغنية عن آتك".

هذه بعض المقولات من كلام سيبويه تبين لك جانباً من "نظرية العامل"، وقد أثارت هذا الآراء حفيظة بعض النحاة، منهم ابن مضاء القرطبي رحمه الله تعالى، فكتب ردا على النحاة أنقل لك نتفاً مما جاء فيه.

قال[9] رحمه الله تعالى: "أما بعد، فإنه حملني على هذا المكتوب قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "الدين النصيحة"، وقوله "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه".

---

[1] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج3 /5 .

[2] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج3 /12 .

[3] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج3 /46 .

[4] . انظر سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج3 /5-6 .

[5] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج3/8 .

[6] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج3 /56 .

[7] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج3 /63 .

[8] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج3 /93-94 .

[9] . ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف دار المعارف ، القاهرة ص71-80 بتصرف .

وإني رأيت النحويين – رحمهم الله تعالى – قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته من التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعّرت مسالكها، ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها".

ثم قال[1]: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحويّ عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك: ادعاؤهم أن النصب، والخفض، والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي، وبعامل معنوي".

وقال[2]: "فإن قيل: إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب، وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها، وإذا وجدت، وجد الإعراب، وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها، قيل: لو لم يَسُقْهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطّه عن رتبة البلاغة إلى هُجنه العيّ وادعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها لَسُومحوا في ذلك، وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه، فلا يجوز اتباعهم في ذلك".

أقول : هذا الكلام في غاية النفاسة والإنصاف.

ثم قال[3] رحمه الله: "واعلم أن المحذوفات في صناعتهم ثلاثة أقسام:

الأول: محذوف لا يتم الكلام إلا به، حذف لعلم المخاطب به، والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جداً، وهي إذا أظهرت تم بها الكلام، وحذفها أوجز.

والثاني: محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تامٌ بدونه، وإن ظهر كان عيباً، كقولك: "أزيداً ضربته" ، قالوا إنه مفعول بفعل مضمر، تقديره أضربت زيداً، وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن "ضربت" من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وقد تعدى إلى الضمير، ولا بدّ لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهراً فمقدّر ولا ظاهر، فلم يبق إلا الإضمار.

وأما الثالث: فهو مضمَر إذا أظهر تغيّر وجه الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كقولنا: "يا عبد الله"، وعبد الله عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره أدعو، أو أنادي، وهذا إذا أظهر تغير المعنى، وصار النداء خبراً ".

وقال[4] رحمه الله: "ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظٍ أو معنى على ظن باطل قد تبيَّن بطلانه، فقد قال في القرآن بغير علم، ومما يدل على أنه حرام الإجماع على أنه لا يزاد في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ، بل هي أحرى؛ لأن المعاني هي المقصودة، والألفاظ دلالات عليها ومن أجلها".

---

[1] . ابن مضاء، الرد على النحاة، مرجع سابق، ص71-80 .

[2] . ابن مضاء، الرد على النحاة، مرجع سابق، ص71-80 .

[3] . ابن مضاء، الرد على النحاة، مرجع سابق، ص71-80 .

[4] . ابن مضاء، الرد على النحاة، مرجع سابق، ص82 .

وقال[1] رحمه الله: "أقول: علّقت ولا أقول: أعملت، والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين".

وقال[2] رحمه الله: "ولم أحتج إلى إضمار ما الكلام تامّ دونه، وإظهاره مخالف لغرض القائل، هذا في كلام الناس، فأما في كلام الله تعالى فحرام".

وقال[3] رحمه الله تعالى في آخر كتابه: "ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً كاختلافهم في علة رفع الفاعل ونصب المفعول، وكاختلافهم في رافع المبتدأ، وعلى الجملة كل اختلاف فيما لا يفيد نطقا".

وأود أن أنبه إلى أمرين:

الأول: وهو قول ابن مضاء: "أقول: علقت ولا أقول: أعملت"، وذلك أن القول بإعمال الفعل قد أفضى إلى محذورات ومحظورات، ذكر بعضها في حديثه عن العامل، وأما التعلّق فلا بد منه؛ لأن الارتباط بين الفعل وفاعله ومفعوله، والحال، والمصدر، والظرف، والمفعول لأجله وغيرها واضح جليّ وله من الدلالات المعنوية ما لا يجوز إهماله، فالفعل في سياق النفي والنهي يدلّ على العموم وكلّ متعلقاته مخصصات له، قال تعالى: "وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا"[4] الفعل "تمشِ" في سياق النهي فهو عامّ في كلّ أنواع المشي، وقد تعلق به الجارّ والمجرور وبالحال، فهما مخصّصان لعمومه، فصار المنهي عنه نوع من أنواع المشي وهو المشي بمرح، وإذا كان الفعل يدلّ على الإطلاق فالمتعلقات تقيّده، وقال تعالى: "وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ"[5] فعل الأمر: "فَأَجِرْهُ" مقيد بمتعلقاته ومن متعلقاته الغاية المستفادة من "حتى"، وكما استفدنا من منطوق المتعلقات التخصيصَ والتقييد كذلك نستفيد من مفهومها معاني كثيرة، فالتعلّق إذا تعلق دلالي معنوي، ولا مانع من استعمال لفظ "التعدي" بمعنى التعلّق وكذلك المعمولات بمعنى المتعلقات بشرط أن يعلم أن المقصود بمعمولات الفعل متعلقاته لا العمل الإعرابي، والفعل المتعدي إلى مفعول أو مفعولين هو الفعل الذي يتعلق به مفعول أو مفعولان على وجه المفعولية، والظرف على وجه الظرفية، والمفعول المطلق على وجه المصدرية، وهكذا ...

وهذه الأوجه هي التي يحتاجها طالب العلم؛ ليدرك بها الدلالات والمعاني، وقد أنشأ الشيخ عبد القاهر الجرجاني نظرية النظم في كتابه دلائل الإعجاز على المعاني النحوية، وللأصوليين وعلماء البلاغة عناية بالمعاني لا تقل عن عناية أئمة النحو.

الأمر الثاني: ويختص بالعامل:

---

[1] . ابن مضاء، الرد على النحاة، مرجع سابق، ص94 .

[2] . ابن مضاء، الرد على النحاة، مرجع سابق، ص122 .

[3] . ابن مضاء، الرد على النحاة، مرجع سابق، ص141 .

[4] سورة الإسراء الآية (37)

[5] سورة التوبة الآية (6)

أقول: إن تقسيم العامل إلى لفظي ومعنوي لا إشكال فيه، إذا بني على موازين صحيحة.
فإذا كان تأثير اللفظ في غيره مطرداً بمعنى يوجد الأثر بوجود المؤثر، ومنعكساً بمعنى انتفاء الأثر بانتفاء المؤثر، فمثل هذا اللفظ يستحق أن يسمّى عاملا.
وهذا الاطراد والانعكاس هو المسمى بمسلك الدوران في علم الأصول، وهو دليل على قوة العامل اللفظي.
أما إذا كان اللفظ لا ينعكس تأثيره بمعنى أن الأثر الإعرابي يبقى ظاهراً مع انتفاء اللفظ، فهذا دليل على ضعف هذا العامل، فلا يستحق أن يُعطى هذا المقام.
مثال ذلك: لو قال رجل صادق: أكرم سعيدٌ أخاه، ثم دخل عليه ناس آخرون فقال: فقصّ عليهم الخبر نفسه وقال: أكرم سعيدا أخوه، فقيل له: ألم تقل قبلُ إن سعيداً أكرم أخاه، فلم غيرت قولك؟
في هذا المثال تجد أن الأثر قد تغير دون أي تغيير في الفعل "أكرم" وفي هذا دليل على أن الفعل ليس هو العامل؛ لأن التغير الإعرابي قد حدث لتغير وصف الفاعلية والمفعولية وانتقال هذا الوصف من سعيد إلى أخيه، فوصف الفاعلية هو الرافع للفاعل، ووصف المفعولية هو الناصب للمفعول، ووصف الحالية هو الناصب للحال، وهكذا ...
أما العامل اللفظي الذي يطرد وينعكس فمثاله حرف الجر:
تقولك: أرسل سعيد إلى أخيه، وأرسل إلى سعيد أخوه.
فتبين لك أن حرف الجر "إلى" ينتقل بتأثيره حيث انتقل، فإسناد العمل الإعرابي إليه وما يشبهه صحيح حسب مسلك الدوران (الاطراد والانعكاس) الذي ذكرناه سابقاً. وانظر فيما رواه[1] ابن جني رحمه الله تعالى "قال : سألت الشجري يوماً: يا أبا عبد الله كيف تقول: ضربت أخاك؟ فقال كذاك. فقلت أفتقول: ضربت أخوك؟ فقال لا أقول أخوك أبداً. فقلت فكيف تقول ضربني أخوك؟ فقال: كذاك فقلت ألست زعمت أنك لا تقول أخوك أبداً؟ فقال: أيش ذا؟ اختلفت جهتا الكلام" ثم قال[2] ابن جني: "فهل هذا في معناه إلا كقولنا نحن – النحاة – صار المفعول فاعلا، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتة فإنه هو لا محالة".
أنواع العوامل:
النوع الأول: العوامل المعنوية: وهي الأوصاف التي تستوجب إيجاد الأثر الإعرابي وهي:
عوامل الرفع: وصف الابتداء يرفع المبتدأ، ووصف الخبرية يَرفع الخبر، ووصف الفاعلية يرفع الفاعل، ونيابة الفاعل ترفع نائب الفاعل، والتجرد من الناصب والجازم يرفع الفعل المضارع.
عوامل نصب المفعولات: وصف المفعولية، والمصدرية، والظرفية، والحالية، والتمييز، هذه كلها عوامل معنوية تنصب معمولاتها.
عوامل الجزم :

---

[1] . ابن جني ، الخصائص، مرجع سابق، ج1 /263.
2 . ابن جني ، الخصائص، مرجع سابق، ج1 /263 .

جواب الطلب: "وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ"[1] .

شبه الطلب: "وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا..."[2]، "قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا..."[3]

عوامل جر: الإضافة.

التبعية: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل، إذا كان العامل في المتبوع معنوياً.

النوع الثاني: العوامل اللفظية: وهي الألفاظ التي يحدث الأثر الإعرابي عند وجودها، وينتفي عند انتفائها، وهي أقسام:

حروف الجرّ.

أدوات الجزم: (لم، ولما، واللام في الأمر والدعاء، ولا في النهي والدعاء)، وأدوات الشرط الجازمة المعروفة.

حروف نصب الفعل المضارع: أن، ولن، وكي، وإذن، وحتى، واللام، وفاء السببية، وواو المعية، وأو.

حروف النسخ التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر: (إنّ وأخواتها).

التبعية: إذا كان العامل في المتبوع لفظياً .

قد يستغنى عن العامل اللفظي، ويبقى الأثر حملاً على المعنى وهو "عامل معنوي".

المطلب الثالث: قوة القواعد النحوية في تحقيق المقاصد الكلامية

تتفاوت القواعد النحوية من حيث قوة إفضائها إلى المقاصد النحوية من حفظ المباني وإبانة المعاني، وتنقسم إلى خمسة أقسام:

القسم الأول:

وتدخل فيه كل قاعدة تفضي قطعاً إلى فائدة كلامية، منها:

- تقسيم الكلام إلى اسم، وفعل، وحرف، وبيان الفروق بينها.
- تقسيم الجملة إلى اسمية، وفعلية.
- تقسيم الكلام إلى معرب، ومبني، وما يتعلق بهما.
- تسمية الظواهر الإعرابية: المبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائبه، والمفعول، والحال، والتمييز، والظرف، والاستثناء، والنداء، والتعجب، والأمر، والنهي، والاستفهام، والإغراء، والتحذير، والتمني، والترجي، والتخفيض، والعرض، والشرط، والإضافة، والجر، والتوابع، والقسم، وغيرها كثير.

القسم الثاني: وهو ظنّي الفائدة:

وهذا القسم من القواعد النحوية الراجح فيه ظهور الفائدة الكلامية، وإن كنا لا نقطع بذلك.

---

[1] . سورة البقرة آية 58 .

[2] . سورة الإسراء آية 53 .

[3] . سورة النور آية 30 .

وينبغي الاهتمام به ما لم يفضِ إلى تفويت ما هو أهم.

ومن أمثلة هذا القسم: تعليل الممنوع من الصرف وبناء الأسماء.

القسم الثالث: وهو المشكوك في فائدته، ومنه تعليل رفع المرفوعات ونصب المنصوبات، وجر المجرورات.

القسم الرابع: وتندرج تحته القواعد والعلل النظرية التي لا ينبني عليها حكم كلامي قطعاً، مثاله لِمَ كان الرفع بالعلامات المعروفة وهكذا بقية المعربات.

القسم الخامس: ويَدخل فيه كل تعليل نتوهم نفعه: كتقدير متعلق لشبه الجملة إذا كان خبراً ، وتقدير معنى التعجب، والنداء ...

قال[1] الشاطبي رحمه الله تعالى نقلاً عن ابن الحاج فيما علّق على المقرب العصفوري: "كل خلاف وبحث في هذه الصناعة لا يؤدي إلى الوقوف على كيفية التكلم فهو فضل لا يحتاج إليه والاشتغال به بطالة".

المبحث الثاني: وجوب مراعاة خصوصية القرآن والسنة في التقعيد النحوي.

التوطئة:

إن الدارس لكتاب سيبويه رحمه الله تعالى يجد فيه إشارات إلى مراعاة خصوصية القرآن والسنة "البعد الشرعي" من ذلك:

قوله[2] رحمه الله: "واعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي، وإنما قيل: دعاء؛ لأنه استعظم أن يقال: أمر ونهي".

وقوله[3]: "وقد قرأ بعضهم: ﴿وأما ثمودَ فهديناهم﴾ إلا أن القراءة لا تخالف؛ لأن القراءة السنة".

وقوله[4]: "وأما قوله تعالى جده ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾[5] و: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾[6]، فإنه لا ينبغي أن نقول إنه دعاء ههنا؛ لأن الكلام بذلك قبيح، واللفظ به قبيح، ولكن العباد إنما كلّموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم، وعلى ما يعنون".

وقوله[7]: في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾[8]، فجاء هذا الكلام على كلام العرب، وقد علم تبارك وتعالى ذلك من قبل قولهم، ولكن هذا على كلام العرب؛ ليُعرِّفوا ضلالتهم.

---

[1] . الشاطبي، المقاصد الشافية، مرجع سابق، ج2 /21 .

[2] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1 /142 .

[3] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1 /148 .

[4] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1 /331 .

[5] . سورة المرسلات آية 15 .

[6] . سورة المطففين آية 1 .

[7] . انظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1 /173 .

[8] . سورة يونس آية 38 .

أقول: إن هذه الأقوال تدلّ على أن سيبويه كان مدركا الخصوصية الشرعية ويتوقف عندها، وكان جديراً بالنحاة والأصوليين أن يضعوا منهجاً خاصاً ب"نحو" القرآن والسنة؛ حتى لا يجترىء عليهما أحد، ولكن النحاة تساهلوا فوقع المحذور، واعتدي على خصوصية النص الشرعي، وسوف أضع بين يديك بعض المسائل لتدرك خطورة الأمر.

المطلب الأول: وجوب قبول القراءات المتواترة وإن خالفت الوجه النحوي:

أولاً: سيبويه والقراءات:

قال[1] رحمه الله تعالى: "أما قوله عزّ وجل: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾[2]، ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[3]، فإن هذا لم يُبْنَ على الفعل، كأنه لما قال جلّ ثناؤه: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾[4]، قال: في الفرائض الزانية والزاني أو الزانية والزاني في الفرائض، ثم قال: فاجلدوا، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيها الرفع.

وكذلك: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾[5]، كأنه قال: وفيما فرض عليكم السارق والسارقة، أو السارق والسارقة فيما فرض عليكم، فإنما دخلت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث، ويحمل على نحو من هذا، ومثل ذلك: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا﴾[6]. وقد قرأ أناس: ﴿والسارقَ والسارقةَ﴾، ﴿والزانيَ والزانيةَ﴾، وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع.

وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب؛ لأنّ حدّ الكلام تقديم الفعل وهو فيه أوجب، إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام؛ لأنهما لا يكونان إلا بفعل"، يعني أن تقديم الفعل في الأمر والنهي أوجب من تقديمه في الاستفهام.

وهكذا يُخرّج سيبويه هذه القراءة المتواترة بتأويلها بتقدير محذوفات؛ حتى تجري على افتراض افترضه هو أن حدّ الكلام في الأمر والنهي أن لا يكونا إلا بفعل، فإذا تقدمهما اسم وفصلت بالفاء فلا تحمل الكلام على الاسم، فتجعل الاسم مبتدأ، والفعل بعده خبره، وهو ما أجازه كثير من النحاة غير سيبويه ومن وافقه.

وقد وصف رحمه الله القراءة الشاذة بالقوة وأوّل القراءة المتواترة.

وقال[7] رحمه الله: "ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك مررت بك وزيد"، وبهذه القاعدة ردّوا قراءة حمزة وهي سبعية عند قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ بجر الأرحام.

---

[1] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1 /143-144 .

[2] . سورة النور آية 2 .

[3] . سورة المائدة آية 38 .

[4] . سورة النور آية 1 .

[5] . سورة المائدة آية 38 .

[6] . سورة النساء آية 16 .

[7] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج2 / 381 .

ثانياً: المبرد والقراءات:

أما المبرد فكان أشد على القراء وأجرأ في ردّ القراءات، وقد وضع الشيخ محمد عبد الخالق عظيمة رحمه الله تعالى في مقدمة تحقيقه لكتاب المقتضب للمبرد بحثاً جمع فيه أقوالا للمبرد في ردّه على القراء، وحكمه على القراءات، قال[1] رحمه الله تعالى: "هذه الحملة الآثمة على القراء بتلحينهم وردّ قراءتهم، استفتح بابها وحمل لواءها نحاة البصرة المتقدمون، ثم تطاير شررها إلى بعض نحاة الكوفة، فأسهموا فيها، فالفراء ينسب الوهم إلى بعض القراء الذين تواترت قراءاتهم في السبعة كما كان للكسائي مشاركة في هذه الحملة، وقد كان للمازني أستاذ المبرد نصيب موفور في قيادة هذه الحملة الآثمة، فقد طاب له أن يختم كتابه التصريف بالطعن على القراء والسخرية منهم، وقد اقتدى به تلميذه (المبرد).

وهذه أمثلة: في المجلد الثاني من المقتضب ص453 "وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال (ثلاثمائة سنين) وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة" وهذه القراءة سبعيه انظر: النشر ج2 /310.

في المجلد الرابع من المقتضب ص508 قال المبرد : وقد قرأ بعض القراء : ﴿وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنْ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[2] فعطف على "إن" وعلى "في" وهذا عندنا غير جائز".

وهذه القراءة التي ردها المبرد متواترة.

وقد اشترط د. فاضل السامرائي في كتابه دراسات بيانية في الأسلوب القرآني موافقة الوجه النحويّ. فقال[3]: "إن أركان القراءة الصحيحة، كما هو مقرر، ثلاثة: صحة السند، وموافقة خط المصحف العثماني، وموافقة العربية. ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة، أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة، أو عن العشرة، أم عمن هو أكبر منهم".

وقال[4]: "وأودّ أن أذكر في الختام أمرا تجدر الإشارة إليه، وهو أني حاولت أن أعتمد في التوجيه والترجيح على الأمور اللغوية المسلمة والقواعد المقررة في الاستعمال".

أقول : إن هذا الرأي منقوض لما يأتي:

الأول : ادعاء أن الأمور اللغوية مسلمة والقواعد مقررة في الاستعمال، وإن خالفت القراءة المتواترة، ومعلوم أن هذه القواعد ثمرة استقراء الشواهد اللسانية، والقرآن أعظم شاهد بالإجماع، فكيف يعود الفرع على الأصل بالإبطال؟

---

[1] . المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة ، طباعة وزارة الأوقاف المصرية ، القاهرة ، ط: 1994م ، ج1 /119 -120 بتصرف .

[2] . سورة الجاثية آية 5 .

[3] . السامرائي، فاضل صالح، دراسات بيانية في الأسلوب القرآني، دار عمار، ص9-10 .

[4] . السامرائي، دراسات بيانية في الأسلوب القرآني، مرجع سابق، ص9-10 .

الثاني: إن مخالفة القاعدة النحوية للقراءة المتواترة قادح في القاعدة ودليل على أن الذين قرروها قد أخطؤوا في اجتهادهم واستقرائهم، فالواجب تعديل القاعدة وتصحيحها؛ لتوافق كلام الله تعالى.

الثالث: القراءة سنة متبعة مستندها النقل فإذا ثبت بالتواتر، فلا يجوز الطعن فيها، وهذا باب الاحتراز فيه فريضة.

المطلب الثاني: حظر الترجيح بين القراءات المتواترة:

قال[1] سيبويه رحمه الله تعالى: "إن تأتني فهو خير لك وأكرمك، وإن تأتني فأنا آتيك وأحسن إلي، وقال الله عز وجل: ﴿وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَنُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾[2] والرفع ههنا وجه الكلام، وهو الجيّد؛ لأن الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء، فجرى الفعل هنا كما يجري في غير الجزاء".

والقراءة[3] التي قال: إنها جيدة هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر عن عاصم، وقرأ نافع وحمزة والكسائي: ﴿نُكَفِّرْ﴾ بالجزم وبالنون أيضاً، وقرأ ابن عامر وحفص عن عاصم ﴿وَيُكَفِّرُ﴾[4] بالرفع وبالياء.

هكذا يجوّد قراءة لموافقتها وجهاً نحوياً مع وجود قراءة أخرى محمولة على وجهٍ نحوي صحيح، ومفهوم المخالفة يقبح إعماله ههنا، والأولى وصف القراءات كلها بأعلى درجات البلاغة والقوة والجودة.

وقد سلك بعض النحاة سبيل سيبويه في تفضيل بعض القراءات على بعض، قال[5] المبرد: في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[6]، "فأما القراءة الصحيحة فإنما هي: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ﴾".

وقال[7] رحمه الله: "والقراءة الجيدة: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[8] وقد قرئ : ﴿إِلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾"، وكلا القراءتين سبعية.

وقد سلك هذا المسلك بعض المفسرين فردّوا بعض القراءات ورجّحوا بينها بقواعد النحو، وسنقف مع ثلاثة من كبار المفسرين :

الأول: ابن جرير الطبري: يعد المفسر الكبير ابن جرير رحمه الله تعالى أبرز الذين نهجوا هذا السبيل، فهو يعمل اجتهاده في كثير المواطن فيوازن بينها ويرجح ويضعّف، ويرد، ولا يقتصر في ذلك على قواعد

---

[1] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج3 /90 .

2 . سورة البقرة آية رقم (271) .

3 . انظر: القاضي، عبد الفتاح عبد الغني، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، مكتبة الدار، المدينة المنورة ، ط5 -1414هـ ، ص227 .

[4] . سورة البقرة آية 271 .

[5] . انظر المبرد، المقتضب، مرجع سابق،ج1 /122-123 .

[6] .سورة النساء آية 90.

[7] . انظر المبرد، المقتضب، مرجع سابق،ج1 /122-123 .

[8] .سورة النساء آية 67 .

النحو بل يرجح أحياناً بقاعدة بلاغية أو صرفية أو غير ذلك. وقد بالغ في هذا الأمر وقد رد عليه العلماء قديماً وحديثاً[1].

الثاني: أبو القاسم الزمخشري:

اتبع الزمخشري من سبقه في الرد والترجيح، ومن ذلك قوله[2] في قراءة: ﴿الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[3] "الجر على عطف الظاهر على المضمر ليس بسديد"، يعني أن عطف الأرحام على الضمير "الهاء" من غير إعادة حرف الجر غير سديد في رأيه.

وذهب إلى تفضيل بعض الأساليب القرآنية على بعض ، من ذلك قوله[4] : في قول الله تعالى : ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لا يُبْصِرُونَ * صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَرْجِعُونَ * أَوْ كَصَيِّبٍ مِنْ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنْ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ * يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[5]، "فإن قلت: أي التمثيلين أبلغ؟ قلت: الثاني؛ لأنه أدل على فرط الحيرة وشدة الأمر وفظاعته، ولذلك أُخِّر، وهم يتدرجون في نحو هذا من الأهون إلى الأغلظ".

أقول : وهذا الذي قاله الزمخشري خطأ من ثلاثة أوجه:

الأول: المقارنة بين نصين قرآنيين من جهة البلاغة، ومعلوم أن القرآن كله في غاية البلاغة، وكل كلمة في موضعها بالقراءة التي وردت بها هي أبلغ ما تكون، ولا تقارن بغيرها؛ لأن الله تعالى قد وضعها في موضعها، وهو أحكم وأعلم. والمفاضلة بين أساليب القرآن المتنوعة نوع من ضرب القرآن بعضه ببعض، وهو منهي عنه.

وقد أحسن القاضي الباقلاني إذ يقول[6]: "وقد تأملنا النظم القرآني فوجدنا جميع ما يتصرف فيه على حدّ واحد من حسن النظم وبديع التأليف والرصف لا تفاوت فيه، فرأيناه غير مختلف ولا متفاوت، بل هو على نهاية البلاغة وغاية البراعة، فعلمنا بذلك أنه مما لا يقدر عليه البشر".

الوجه الثاني: في حكمه على أن التمثيل الثاني أدلُّ على فرط الحيرة وشدة الأمر وفظاعته، وهو حكم غير صحيح، وذلك أن التمثيل الأول صوّر حال صنفٍ ممن مردوا على النفاق، وأوغلوا في الكفر والشقاق، وأوصدوا قلوبهم وكل منافذ الاعتبار، لقد شاهدوا أنوار الحق لكنهم لم ينتفعوا بها فسلبهم الله البصر والبصيرة وختم على سمعهم وأفواههم وتركهم في ظلمات محجوبين لا ينفذ إليهم شعاع ولا يصلهم صوت وقد تعطلت

---

[1] . انظر الهرري، محمد عارف، القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ط 1406 .

[2] . الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف، تحقيق: عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث ، بيروت ، ط2001م ، ج1 /492 .

[3] . سورة النساء آية 1 .

[4] . الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، ج1 /115 .

[5] . سورة البقرة آية 17-20 .

[6] . الباقلاني، محمد بن الطيب إعجاز القرآن، تحقيق: محمد السيد أحمد صقر ، دار المعارف ط 5 1997م القاهرة ص37-38 بتصرف .

وسائل الاتصال والتواصل بهم، وحوصروا في قاع سحيق من ظلمات الباطل، كيف وقد تركهم الله؟ ومن يهديهم من بعد الله؟

وأما المشهد الثاني ، فتخيم عليه حجب التردد والتذبذب، ولكن النور لم يذهب بالكلية بل يبرق ويغرب، والفرص تلمع وتحتجب، وكأن القوم في إمهال وإملاء، لعلهم يرجعون، فالفرق الذي يبدو لي بين المشهدين هو كالفرق بين قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَرْجِعُونَ﴾[1] وبين قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾[2] في الثاني ... فتأمله جيداً .

فكلا التمثيلين في الدرجة العليا من الإتقان والإحسان، وهما يصوران المعاني في مشهد محسوس ينطق بأبلغ لسان.

الوجه الثالث: قوله: وهم يتدرجون في نحو هذا من الأهون إلى الأغلظ.

أقول: التدرج من الأهون إلى الأغلظ قد ورد في القرآن كتأديب المرأة التي يخاف نشوزها وغير ذلك كما أن التدرج من الأغلظ إلى الأهون قد ورد في القرآن كما ورد ذلك في كفارة الظهار وجزاء المحاربين والتمثيل في هذا الموضع من التدرج من الأغلظ إلى الأهون لا كما قال الزمخشري رحمه الله تعالى.

الثالث: القاضي الشوكاني يشترط الوجه النحوي:

قال[3] رحمه الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنْ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[4] قرأ الجمهور : "زَيَّنَ" بالبناء للفاعل، ونصب "قَتْلَ" على أنه مفعول "زين"، وجر "أولادِهم" بإضافة "قتل" إليه.

وقرأ ابن عامر وأهل الشام بضم الزاي ورفع "قتلُ" ونصب "أولادَ هم" وخفض "شركائهم" ففيه الفصل بين المصدر وما هو مضافٌ إليه بالمفعول. وقال قوم ممن انتصر لهذه القراءة : إنها ثبتت بالتواتر عن النبي عليه السلام فهي فصيحة لا قبيحة".

وقال[5] رحمه الله تعالى: "وأقول دعوى التواتر باطلة بإجماع القراء المعتبرين كما بيّنا ذلك في رسالة مستقلة، فمن قرأ بما يخالف الوجه النحوي، فقراءته ردّ عليه، ولا يصح الاستدلال لصحة هذه القراءة بما ورد من الفصل في النظم، فإن ضرورة الشعر لا يقاس عليها".

أقول : قد وقع القاضي في أسر القاعدة النحوية الظنية، وردّ بها القراءة المتواترة، وهي سبعيه قرأ بها ابن عامر رحمه الله تعالى، ولم يكتفِ بذلك، بل زعم أن مخالفة الوجه النحوي تسقط القراءة مطلقاً.

---

[1] .سورة البقرة آية 18 .

[2] . سورة البقرة آية 20 .

[3] . الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير للإمام ، دار الأرقم بيروت ، ط2000 ، ج2 /164 بتصرف .

[4] . سورة الأنعام آية 137 .

[5] . الشوكاني، فتح القدير، مرجع سابق، ج2 /165 باختصار .

وادّعى رحمه الله تعالى ردّ القراءة المذكورة بإجماع القراء المعتبرين، وهو خطأ بين، ما كان ينبغي أن يصدر عنه؛ إذ كيف يزعم أن الإجماع منعقدٌ وقد خالف ابن عامر وهو أحد القراء الذين أجمعت الأمة على اعتبار قراءتهم؟.

المطلب الثالث: وجوب مراعاة القرآن والسنة في القول بالحذف والتقدير:

الحذف والتقدير بابٌ فتحه النحاة، ودخل منه أهل التأويل بغير حق، فزادوا في النصّ ما لم يأذن به الله تعالى، وامتلأت كتب التفسير وإعراب القرآن بالمقدرات التي ذهبت ببعض بلاغة النصوص، فتجد النحاة إذا قرؤوا "باسم الله" قالوا متعلق بلفظ محذوف، ويقدرونه بفعل أو اسم ثم يرجّح كل فريق ما اختاره. وإذا قرؤوا: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾[1]، قالوا: السماء متعلق بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، وتقدير الكلام: وبنينا السماء بنيناها، والبصريون إذا قرؤوا : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنْ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[2]، قالوا تقدير الكلام: وان استجارك أحد من المشركين استجارك، وزعموا أن النص لا يتمّ معناه إلا بهذه المقدرات، وأن كلام العرب يستلزمها.

ونحن نقول: إن العرب قد جعلوا القرائن دلائل يخصّص بها، ويقيد بها، وتبيّن بها المجملات، وتعيّن بها المحتملات، وهي مجزئة عمّا استغنى العرب عن ذكره من الألفاظ، فتُبيّنُ بها المعاني، ويكون حينئذٍ تقدير الألفاظ من باب الجمع بين الشيء وعوضه.

وقد يتساءل متسائل: لِمَ لا نحمل التقدير اللفظي الذي اصطلح عليه النحاة على التفسير؟ فيكون التقدير تقدير تفسير، وهو أمر غير ممنوع؟

أقول: النحاة يأبون ذلك ويفرقون بوضوح بين تقدير المعنى وتقدير اللفظ، فتقدير المعنى هو اجتهاد من الشارح والمفسِّر، وليس بلازم للنص، ولا يخصص به عموم الألفاظ، ولا يقيّد به المطلق، ولا تبيّن به المحتملات ولا تعين به المجملات.

وأما التقدير اللفظي: فإنه لازم للنص ملحق به، وإن لم يتكلم به المتكلم، والمقدّر والمنطوق به سواء في الحكم.

أقول: إن تقدير المحذوف لفظاً يحطّ من بلاغة النضّ، قال[3] سيبويه: "كلما كثر الإضمار كان أضعف".

وقال[4] صاحب الكشاف: في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾[5] "للحالة التي هي أقوم الحالات وأسدها أو للملة أو للطريقة. وأينما قدرت لم تجد مع الإثبات ذوق البلاغة الذي تجده مع الحذف لما في إبهام الموصوف بحذفه من فخامة تفقد مع إيضاحه"، ومثل هذا الرأي في كلامهم كثير، ونقاشاتهم حوله طويلة، وإليك الأمثلة:

الأول: حذف الخبر:

---

[1] . سورة الذاريات آية 47 .

[2] .سورة التوبة آية 6 .

[3] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1 /259 .

[4] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج2 /608 .

[5] . سورة الإسراء آية 9 .

قال[1] ابن هشام رحمه الله تعالى:

"وضعف قول الفارسي ومن وافقه في ﴿واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر﴾ والأولى أن يكون التقدير: واللائي لم يحضن كذلك".

وقال[2]: "وهذا – الذي قدره الفارسي – لا يحسن وإن كان ممكنًا؛ لأنه لو صرح به لاقتضت الفصاحة أن يقال "كذلك"، ولا تعاد الجملة"، وقال[3]: "ولك أن لا تقدر شيئاً البتة، وذلك بأن تجعل الموصول معطوفاً على الموصول، فيكون الخبر المذكور لهما معا".

أقول: إن ابن هشام ضعف تقدير الفارسي بحجة أنه لو صرّح به أي بما قدره الفارسي لكان مخالفاً للفصاحة، ثم ذكر أن الفصاحة تقتضي أن يكون المقدر "كذلك" ، ثم استدرك وقال ولك أن لا تقدر شيئا.

ونحن نقول: بل الفصاحة أن لا تقدّر شيئا كما نطق القرآن ونجري الإعراب على الوجه المناسب للظاهر.

الثاني: حذف الفعل:

قال[4] ابن هشام: "حذف الفعل وحده أو مع مضمرٍ مرفوع أو منصوب أو معهما يطرد حذفه مفسَّرا نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنْ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[5]، ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾[6]، ﴿قُلْ لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ...﴾[7] والأصل لو تملكون".

أقول: إن كل ذي طبع سليم من أهل العربية يدرك أن هذه المقدرات لو صرّح بها لكان الكلام معيبا، ولم يضطر نحاة البصرة إلى هذه المقدرات إلا لأجل الحفاظ على قواعدهم، وإليك نقاش هذه المسألة مفصلا.

قال[8] سيبويه رحمه الله تعالى: "الفعل أن يلي "إن" أولى، كما كان ذلك في حروف الاستفهام، وإنما أجازوا تقديم الاسم في "إن"؛ لأنها أمّ الجزاء ولا تزول عنه، فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام".

وقال[9]: "وحروف الاستفهام لا يليها إلا الفعل إلا أنهم قد توسعوا فيها، فابتدؤوا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك، ألا ترى أنهم يقولون: هل زيد منطلق، وهل زيد في الدار".

وقال[1] في همزة الاستفهام: "هي بمنزلة "إن" في باب الجزاء، فجاز تقديم الاسم فيها كما جاز في قولك: "إن الله أمكنني من فلان فعلت كذا وكذا".

---

[1] . ابن هشام، عبد الملك بن هشام، مغني اللبيب ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع – القاهرة ، ط2005 ، ج2 /271-273 بتصرف .

[2] . ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2 /271-273 بتصرف .

[3] . ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2 /271-273 بتصرف .

[4] . ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2 /288بتصرف .

[5] . سورة التوبة آية 6 .

[6] . سورة الانشقاق آية 1 .

[7] . سورة الإسراء آية 100 .

[8] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1 /134 .

[9] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1 /98-99 .

أقول: إذا تأملت في أقوال سيبويه السالفة تجد أنه افترض افتراضا كبيرا، جعله أصلا ولم يجعله من باب الأكثر، وحمل عليه اجتهاداته، إذ زعم أن حروف الجزاء وحروف الاستفهام لا يليها إلاّ الفعل، ثم أخذ يفسّر ما ورد بخلاف هذا الأصل المفترض، فقال إنهم توسعوا في الاستفهام، فابتدؤوا الكلام بعده بالأسماء أي أنه يجوز ذكر المبتدأ بعد حرف الاستفهام، فتقول: أمحمد قاعدٌ أم قائم ، وتقول : هل زيد في الدار، وهذا خلاف الأصل إلا أن ذلك جاء على التوسّع، وأجاز تقديم الاسم مع "إن" الشرطية قياساً على همزة الاستفهام وفي النص الأول، والثالث ذكر أن همزة الاستفهام بمنزلة "إن" الشرطية، وألحقها بها، فهو مرة يجعل همزة الاستفهام أصلا ل"إن" الشرطية ومرة يجعل "إن" الشرطية أصلا لهمزة الاستفهام، وهذا التنظير متكرر عند سيبويه، وهو نوع من جمع النظائر.

وقال[2] سيبويه: في "إذا ، وحيث" "الرفع بعدهما جائز؛ لأنك قد تبتدئ بعدهما، فتقول: اجلس حيث عبد الله جالس، واجلس إذا عبد الله جالس".

وقال[3] رحمه الله تعالى: "لو" بمنزلة إن لا يكون بعدها إلا الأفعال، فإن سقط بعدها اسم، ففيه فعل مضمر في هذا الموضع تبنى عليه الأسماء".

وقال[4] "لو بمنزلة لولا، ولا تبدأ بعدها الأسماء سوى "أنّ"، نحو: لو أنك ذاهب، ولولا تبدأ بعدها الأسماء، ولو بمنزلة "لولا"، وإن لم يجُز فيها ما يجوز فيما يشبهها، تقول: لو أنه ذهب لفعلت، وقال الله عز وجل: ﴿لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾[5].

أقول: هذه الأقوال المذكورة في كتاب سيبويه تبين جواز الابتداء بالأسماء بعد "إذا" و "إن" ، أما "لو" فاشترط أن يكون الاسم بعدها مكونا من أنَّ ومعموليها، وذكر أن لو تشبه لولا في بعض الصور لا مطلقا.

أما السيرافي[6] رحمه الله تعالى "فأجاز وقوع الاسم المؤول بعد لو بشرط أن يكون خبر "أن" فعلا مع أن سيبويه لم يشترط ذلك وقد ورد في القرآن خلاف شرطه قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ﴾[7] "[8].

أما الشاطبي[9] فعلل الجواز بقوله: "لأنّ " أنّ " فيها معنى الفعل"، والآية التي ذكرها سيبويه خلاف شرطه.

وقال[1] الشاطبي ترجيحا لاختيار ابن مالك في هذه المسألة "وما ذهب إليه الناظم هو الأظهر؛ لأن الإضمار على خلاف الأصل".

---

[1] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1 /100 .

[2] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1 /107 .

[3] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1 /269 .

[4] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج3 /139-140 .

[5] . سورة الإسراء آية 100 .

[6] . السيرافي، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية ، بيروت ط1 1429هـ ج1/271-272 باختصار .

[7] . سورة لقمان آية 27 .

[8] . المقاصد الشافية ، لأبي إسحاق الشاطبي ، فريق من المحققين ، جامعة أم القرى مكة المكرمة ، ط1428هـ - 2007 ج6 /185 .

[9] . انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، مرجع سابق، ج6 /185 .

أقول: إن الشواهد بورود الاسم مبتدأ بعد "إن ولو وإذا" كثيرة وقد تكرر ورود الاسم بعد إذا في أربع سور فقط هي: "المرسلات والتكوير والانفطار والانشقاق" اثنتين وعشرين مرة، فلم الإضمار ومخالفة الظاهر؟

الثالث: حذف الحرف:

قال[2] سيبويه: "ومثل ذهبت الشام : دخلت البيت"، وقال: "وهذا شاذ".

قال[3] السيرافي: قالت العرب "ذهبت الشام" وحذفوا حرف الجر وهو "في" أو "إلى".

وقال[4]: "ذلك شاذ خارج عن القياس، إذ كان حكمه أن يقول: ذهبت إلى الشام وذهبت في الشام".

وقال[5]: "وقد حذفت العرب حرف الجر من الأماكن مع الدخول فقالوا : "دَخلت البيت" و"دخلت الدار" وكان القياس أن تقول: "دخلت في البيت" إلا أنهم حذفوا حرف الجر وجعلوه كالظرف؛ لأنها أماكن، وجعل سيبويه حذف حرف الجر من الشام بتأويل أنه مكان كحذف حرف الجر من "دخلت البيت" بِتأويل أنه مكان.

وقد رُدّ عليه من جهتين :

أحدهما: ليس ذهبت الشام مثل "دخلت البيت".

ثانيهما: لو نظرت في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن[6]، لوجدت أن كلمة "دخل" قد وردت متعدية بنفسها في واحد وثمانين موضعاً كلها مختصة بالدخول في الحسيات، وقد وردت متعدية بحرف الجر "في" في خمسة عشر موضعاً، وكلها في الأمور المعنوية، والله أعلم.

الرابع: حذف المفعول به:

إنك تجدهم إذا قرؤوا: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾[7]، قدروا محذوفاً، وكذلك فعلوا فيما يشبه هذه الآية كقوله تعالى: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾، قال[8] ابن هشام: "باب أنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف وليس منه" وقد "جرت عادة النحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصارا واقتصارا، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾[9].

والتحقيق أن يقال: إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أُوقع عليه، فيجاء بمصدره مسندا إلى فعل كونٍ عام فيقال: "حصل حريق أو لهب"، وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد

---

[1] .انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، مرجع سابق، ج6 /185 .

[2] . سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1 /35 .

3 . السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، ج1 /271-272 .

4 . السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، ج1 /271-272 .

5 . السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، ج1 /271-272 .

6 . عبد الباقي، ، محمد فؤاد، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، دار الحديث – القاهرة ط1422هـ - 2001 ص311-313 .

[7] . سورة البقرة آية 187 .

[8] . المغني ج2 /273 .

[9] .سورة الأعراف آية 31 .

إيقاع الفاعل للفعل، ولا يذكر مفعولا، ولا يُنوى، إذ المنوي كالثابت، ولا يسمى محذوفا؛ لأن الفعل ينزل منزلة ما لا مفعول له، ومنه: ﴿و رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾[1]، ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا﴾[2].

انظر إلى هذا التحقيق النفيس كيف خلّص هذه النصوص من تكلّف التقديرات الموهنة للنصوص، ومن طريف ما وجدت ما أورده الشيخ محمد فال الشنقيطي في إعراب قوله تعالى: ﴿يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾[3]، قال[4] حفظه الله تعالى: "وقد حكى أبو حيان في الآية قولا رابعا وهو أنه "إبراهيم" مرفوع على الإهمال، قال وهذا مذهب الأعلم الشنتمري" وقال[5] حفظه الله: "الإهمال من العوامل حيث لا يوجد عامل أصلا، والمهمل إذا ضم إلى غيره ارتفع، نحو: واحد، اثنان، برفع واحدٍ إذا عَدُّوا، ولم يدخلوا عاملا في اللفظ ولا في التقدير".

الحمل على المعنى:

قال[6] ابن جني رحمه الله تعالى: "اعلم أن هذا الشرج غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن، وفصيح الكلام منثورا ومنظوما كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا وغير ذلك"، من ذلك: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾[7] أي هذا الشخص أو هذا المرئي، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنْ الْمُحْسِنِينَ﴾[8] إنه أراد بالرحمة المطر، وقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾[9] لما كان في معنى الإفضاء عدّاه بإلى".

وهكذا تجد أنهم ابتكروا هذا التخريج؛ لتطرد لهم القواعد، فما تعسّر حملُه على الظاهر أجروه على قاعدة الحمل على المعنى، فانظر كيف تسامحوا في هذا الباب، مع بعد غوره لتسلم لهم القواعد، أفلا يستحق ظاهر النص أكثر من ذلك؟ هلا صححت القواعد لتستوعب الشواهد من القرآن والسنة.

---

[1] . سورة البقرة آية 258 .

[2] .سورة الأعراف آية 31 .

3 .سورة الأنبياء آية 60 .

4 . الشنقيطي، محمد فال، تسجيل التكرار في شرح الاحمرار، دار الرضوان نواكشوط، ط1- 2009 ، ص228 .

5 . الشنقيطي، تسجيل التكرار في شرح الاحمرار، مرجع سابق، ص228 .

[6] . ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج2 /180-184 بتصرف .

[7] .سورة الأنعام آية 78 .

[8] . سورة الأعراف آية 56 .

[9] .سورة البقرة آية 187 .

المطلب الرابع: ضرورة الاستشهاد بالقرآن والسنة في التقعيد النحوي:

أولا: تعريف الشاهد:

الشاهد: هو الدليل الذي تستخرج منه القواعد.

ولا يستشهد إلا بكلام أهل السليقة النقية، أما القرآن الكريم فإنه أجلّ وأعظم الشواهد؛ لأنه كلام الله تعالى المنزل بلسان عربي مبين والمنقول بالتواتر.

والنبي عليه الصلاة والسلام هو أفصح العرب، آتاه الله تعالى جوامع الكلم، فكلامه المبارك إذا ثبت بالأسانيد الصحيحة شاهد صدق لا يعدل إلى كلام غيره من الخلق، والأصل فيما نقله الأئمة في كتبهم كمالك والبخاري ومسلم وغيرهم من الثقات الأثبات ورفعوه إلى النبي عليه الصلاة والسلام، الأصل فيه أن يكون بلفظه ومعناه.

ولا يتوقف عن الاستشهاد به بحجة جواز نقله بالمعنى؛ لأن هذا الاحتمال لا يقدح إلا إذا دلّت الأدلة على وقوع ذلك في حديث بعينه لا مطلقاً؛ لأن من شرط الناقل: الضبط: حفظاً في الصدور أو في السطور، ولم يعتن المسلمون بشيء من المنقول بعد القرآن اعتناءهم بالسنة؛ لأنها بيان للقرآن وحفظها حفظ للقرآن، وهي صمام أمن هذا الدين، وأيّ طعن في ثبوتها بإطلاق قادحٌ في دين صاحبه.

ويجيء بعد السنة نظم العرب ونثرهم من الجاهليين والإسلاميين بشروط وضعها العلماء.

ولقد أفضى تضييق باب الاستشهاد بالسنة المطهرة إلى التفريق بين الدرس النحوي وبين السنة.

وقد فوَّت علينا علما جليلا وخيرا وفيرا، حتى إنك لترى العالم بلسان العرب يستدل بالأحاديث الموضوعة في تفسير الآيات وبيان الأحكام الشرعية، فلا يميز بين صحيح السنة، وما وضعه الوضّاعون، وذلك؛ لاستنادهم إلى أذواقهم في نقد المتون، ولا يسألون عن صحة الحديث ولا أسانيده، فإذا ذهبت تستشهد في شيء من علوم اللسان بحديث صحيح، ولو متواتراً فزعوا منك ونفروا، وصاحوا بك صيحة واحدة، كيف تستشهد بالحديث الذي يحتمل أن يكون نقل بالمعنى فتفسد علينا لساننا؟

قال الشاطبي[1] رحمه الله تعالى تعقيباً على استشهاد ابن مالك رحمه الله تعالى بالحديث: "والسماع الذي اعتمده الناظم – ابن مالك – أمران: أحدهما: الشعر والآخر الحديث. أما الحديث فإنه خالف في الاستشهاد به جميع المتقدمين إذ لا تجد في كتاب نحوي استدلالاً بحديث إلا على وجهٍ أذكره بحول الله تعالى، وهم يستشهدون بكلام العرب وسفهائهم وبأشعارهم التي فيها ذكر الخنا والفحش، والذين لا يعرفون قبيلاً من دبير روى أبو حاتم عن أبي عمر الجرمي أنه سأل أبا عبيدة معمر بن المثنى بشيء من كتابه في تفسير غريب القرآن، قال: فقلت له: عمن أخذت هذا؟ فإن هذا تفسير خلاف تفسير الفقهاء، فقال لي: هذا تفسير الأعراب البوالين على أعقابهم، فإن شئت فخذ، وإن شئت فذر. ويتركون الأحاديث الصحيحة كما ترى.

[1] . الشاطبي، المقاصد الشافية، مرجع سابق، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، مرجع سابق، ج3 /402-404 باختصار.

ووجه تركهم للحديث أن يستشهدوا به ما ثبت عندهم من نقله بالمعنى وجواز ذلك عند الأئمة، إذ المقصود الأعظم عندهم فيه إنما هو المعنى لتلقى الأحكام الشرعية لا اللفظ، ومن ههنا أجاز المحققون ذلك "النقل بالمعنى" للعارف بدلالات الألفاظ؛ لأن المعاني إذا سلمت في النقل، فلا مبالاة بمجرد الألفاظ إلا من باب الأولى خاصة خلاف ما عليه الأمر في نقل الشعر وكلام العرب، فإنهم – أعني رواته – لم ينقلوه أخذاً لمعناه فقط، بل المعتنى به عندهم كان اللفظ، لما يبنى على ذلك من الأحكام اللسانية، فاعتنى النحويون بالاستنباط مما نقل من كلام العرب عن الثقات، وتركوا ما نقل من الأحاديث لاحتمال إخراج الراوي لفظ الحديث عن القياس العربي، فيكون قد بنى على غير أصل، وذلك من جملة تحريهم في المحافظة على القواعد اللسانية، ولو رأيت اجتهادهم في الأخذ عن العرب وكيفية التلقي منهم، لقضيت العجب، فليس بمنكر تركهم للاستشهاد بالحديث والاستنباط منه، وإذا فرض في الحديث ما نقل بلفظه، وعرف ذلك بنصّ أو بقرينة تدلّ على الاعتناء باللفظ، صار ذلك المنقول أولى ما يحتجّ به النحويون واللغويون والبيانيون ويبنون عليه علومهم وعلى هذا نقول: إن الحديث في النقل ينقسم قسمين:

أحدهما: ما عرف أن المعتنى به في نقل معانيه لا نقل ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان.

والثاني: ما عرف أن المعتنى به نقل ألفاظه لمقصود خاص، فهذا يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي"، ثم استدل بعدد من الأحاديث التي يكثر فيها غريب الحديث ولم يذكر سنداً لحديث واحدٍ منها، بل اكتفى بقوله: "إلى أمثال هذا من الأحاديث المتحرّى فيها اللفظ، وابن مالك لم يفصّل هذا التفصيل الضروري، فبنى على الأحاديث مطلقاً، ولا أعرف له فيه سلفاً إلا ابن خروف يأتي بأحاديث في تمثيل جملةٍ من المسائل".

أقول : هذا التقعيد الذي طرحه الإمام الشاطبي ردا لمذهب ابن مالك في استشهاده بالحديث النبوي عليه مآخذ منها:

المأخذ الأول: جعل الشاطبي الأصل في حديث النبويّ النقل بالمعنى، إلا إذا ثبت دليل على نقله بألفاظه.

ثم لم يبين الضوابط المنهجية لمعرفة ذلك، بل اكتفى بإيراد عدد من الأحاديث التي لم يخرج أسانيدها، ولم يحكم عليها، ولم يذكر أقوال علماء الأسانيد فيها، بل قال في بعضها ورُوي بصيغة التمريض، وإنما بنى رأيه فيها على ظاهر ألفاظها، لشدة غرابتها وجريانها على سنن كلام العرب، وهذا غير كافٍ لنسبتها إلى رسول الله عليه الصلاة والسلام كما هو معلوم في علم المصطلح، وهذا المذهب مخالف لما عليه المحققون من الفقهاء والأصوليين والمحدثين.

قال[1] ابن دقيق العيد: "مذهب الفقهاء والمختار عند الأصوليين أن هذه الصيغة أعني "نهى" منزلةٌ منزلةَ حكاية صيغة لفظ النهي من النبي عليه الصلاة والسلام، وربما نازع فيه قوم لاحتمال ما ليس بنهي نهيا، وهو

[1] . ابن دقيق العيد، محمد بن علي، شرح الإلمام، تحقيق محمد خلّوف ، دار النوادر بيروت، ط2 ، 2009م، ج3 / 371 .

ضعيف؛ لأن معرفة الراوي باللغة طبعاً وتحرّزه عن المجازفة شرعاً وتحسين الظن به يبعد ذلك، فإن وقع دليل يدلّ على هذا الاحتمال، ورجّح على ما ذكرناه، قدّم، حيث وجد ذلك بخصوصه لا مطلقا".

أقول: الأصل حمل ما نقله الرواة على اللفظ أو حكاية اللفظ، فإن ظهر دليل يخالف هذا الأصل، عملنا بالدليل حيث وجد، فنتوقف عن الاستشهاد بهذا الحديث المنقول بالمعنى؛ لأنه ثبت عندنا أن النبي عليه الصلاة والسلام لم يتكلم به بلفظه، ويبقى الأصل سالماً فنستشهد بكل حديث صحّ رفعه.

المأخذ الثاني: تعظيم الشاطبي شأن رواة كلام العرب وأشعارهم، واكتفى بوصفهم بالثقات، وسلّم أن ما يأتينا من قبلهم موثوقٌ به لتحريهم وعدالتهم.

ونحن نقول: ما بال مئات الثقات من رواة الأحاديث كمالك والزهري وشعبة وأحمد والشافعي والبخاري ومسلم رحمهم الله تعالى أليسوا بثقات أثبات؟

المأخذ الثالث: جعله – رحمه الله – عمل النحاة بعدم الاستشهاد بالأحاديث إلا بشروط دليلا، وزعم أنهم جميعاً على هذا النهج، وهذا غير صحيح، فنحن نجد سيبويه[1] إمام الصنعة يستشهد بالأحاديث، ولم يذكر التفصيل الذي ذكره الشاطبي، وعليه فإجماع النحاة الذي ادعاه الشاطبي لا وجود له.

المأخذ الرابع: عدُّه تبديل لفظ مكان لفظٍ بمعناه مسقطاً للاستشهاد، وهذا لا يصح إطلاقه؛ لأن تبديل اللفظ لا يعني تبديل النظم إذا كان الراوي بالمعنى من أهل اللغة.

فوائد الاستشهاد بالقرآن والسنة .

إن الاستشهاد بالقرآن ، والسنة ، من أفضل القربات إلى الله تعالى وأجل الطاعات ، لما في ذلك من المصالح في العاجل والآجل ، من ذلك :

1- تقعيد "النحو" على أعظم الشواهد قدراً، وأثبتها نقلاً، وأصدقها قيلاً، وأقومها سبيلاً، فلا يتعلم النحو متعلم من مسلم أو كافر إلا ووقف على عظمة هذه الشواهد، وأصاب من معانيها الجامعة، وأنوارها الساطعة خيراً كثيراً.

2- تقريب علوم القرآن بقراءاته، والسنة برواياتها وعلومها من الدارسين .

3- التخلص أو التقليل من الشواهد الرديئة، والمعاني الدنيئة المبثوثة في كلام الجاهليين وأهل الجهالة.

4- تكوين الذوق الأدبي الموزون بموازين الشرع، وتنمية الملكة المعينة على تفسير القرآن وتدبّره وفهم السنة.

ولا يخفى نفع الأمثال المستخرجة من القرآن والسنة عند تعليم القواعد النحوية، فلتكن تطبيقاتنا من القرآن والسنة وبذلك يتعلم الطالب القواعد والشواهد معاً، ويحيا في ظل النص المعصوم علماً وثقافة وتزكية. وانظر إلى الفرق بين قولنا: "الله أحد" كمثال للمبتدأ والخبر وقولنا: "زيد قائم".

[1] . انظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1 / 74، 327 ، ج3 / 268 ، 393 ، ج 4 / 16 .

المطلب الخامس: وجوب مراعاة مكانة القرآن في إعجازه ونظامه وإحكامه، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: إعجاز القرآن أعظم من أن يحاط به علما:

لقد حاول جمع من العلماء أن يكشفوا مواطن الإعجاز في القرآن الكريم للناس، فأدلى كلّ عالم بدلوه، وأبرز جانبا من جوانب الإعجاز أو قارب، وبقي القرآن الكريم معجزة خالدة يقدّم لنا من خزائن عجائبه وجماله وجلاله ما يدهش العقول، وقد حاول القاضي عبد القاهر الجرجاني النفاذ إلى عالم الإعجاز في القرآن الكريم، فأرصد لذلك كل ما لديه من الآلة النحوية، والبلاغية التي اكتسبها وأتقنها، وظن أنه بالغ بها مالم يبلغه الأوائل، وقد أحيا باجتهاده هذا – بفضل الله تعالى – وظيفة النحو في إدراك كثيراً من معاني النظم القرآني، ورفع من شأن النحو وأهله.

لكن العجز البشري أدركه، ولم تسعفه علوم الآلة النحوية في تحقيق ما أراد، وإن كان قد جاء بإيداع مشهود، فقد وقعت له أمور يأباها النظر الشرعي، منها:

الأول: افتراضه أن الفصاحة التي جاء بها القرآن لا تدرك إلا بمعرفة الشعر، قال[1] رحمه الله تعالى: "وكان محالاً أن يعرف كونه كذلك – أي معجزاً في فصاحته – إلا من عرف الشعر الذي هو ديوان العرب وعنوان الأدب، والذي لا يشك أنه كان ميدان القوم".

وقال[2] في موطن آخر: "وأنظر في نظمه ونظم القرآن فأرى مواضع الإعجاز، وأقف على الجهة التي منها كان". لقد حدد المدخل وفتح الملف باجتهاد خاص مخالف لسلفه القاضي الباقلاني الذي عمد إلى الشعر فأبرز ما فيه من مواطن العجز والضعف والقصور؛ ليظهر بذلك إعجاز كلام الله تعالى. أما الجرجاني فرفع من مقام الشعر وغض الطرف عما فيه من قبائح وخبائث، وحاول أن يؤصل لمذهبه بتسفيه رأي من ينظر إلى المعاني والعلوم المودعة في الشعر، ونقل[3] أقوال الجاحظ الذي زعم أن المعاني مطروحة في الطريق يدركها العجمي والعربي، والقروي والبدوي، وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخير الألفاظ وسهولة المخرج ... وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير وقال[4] معقّبا على قول الجاحظ "واعلم أنهم لم يبلغوا في إنكار هذا المذهب ما بلغوه إلا أن الخطأ فيه عظيم، وأنه يفضي بصاحبه إلى أن ينكر الإعجاز، ويبطل التحدي من حيث لا يشعر، وذلك أنه إن كان من العمل على ما يذهبون إليه أن لا يجب فضل ومزية إلا من جانب المعنى، فقد وجب اطّراح جميع ما قاله الناس في الفصاحة والبلاغة وفي شأن النظم والتأليف، وبطل أن يجب بالنظم فضل".

---

[1] . الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز ، تحقيق د. محمد شادي ، دار اليقين ، المنصورة ط1431-2010 ص65 .

[2] . الجرجاني، الدلائل، مرجع سابق، ص78 .

[3] . انظر: الجرجاني، الدلائل، مرجع سابق، ص343 .

[4] . الجرجاني، الدلائل، مرجع سابق، ص343-344 .

أقول إن اطراح المعاني المودعة في الكلام وعدم الاعتداد بها في الفصاحة والبلاغة جناية شرعية ومخالفة لقواطع النصوص، ومعايير العقل والفطرة، ألم يقل الله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلاً﴾1 وقال ﴿لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ﴾2 وقال تعالى: وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمْ الْغَاوُونَ * أَلَمْ تَرَى أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ * وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لا يَفْعَلُونَ﴾[3] وقال تعالى: ﴿قُلْ لا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ﴾[4] وفي الحديث[5] "الشعر بمنزلة الكلام، فحسنه كحسن الكلام، وقبيحه كقبيح الكلام".

إن هذا التأصيل الناقص، قد ألحق بالقاضي الجرجاني العجز؛ لأنه ألغى بعض المعايير التي تسندها أدلة القرآن والسنة،

إن تحديد وجوه التحدّي التي ورد بها القرآن هي نقطة الانطلاق، وكل خلل في التأصيل يفضى إلى الخطأ في التحصيل، ﴿أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا﴾[6].

الثاني: افتراضه أن النحو – وحده – هو الآلة التي تمكّن صاحبها من الوصول إلى مكامن الإعجاز.

قال[7] رحمه الله تعالى " قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها.

وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه".

وقال [8] رحمه الله: "فإذا بطل إن يكون الوصف الذي أعجزهم من القرآن شيئاً مما عددنا، لم يبق إلا أن يكون النظم" وبين أن النظم: "هو توخي معاني النحو وأحكامه وفروقه ووجوهه والعمل بقوانينه وأصوله، وليست معاني النحو معاني ألفاظ، فيتصور أن يكون لها تفسير".

فهل حقق القاضي ما أراده وأنجز ما وعد به من بيان وجوه الإعجاز أم عجز عن ذلك. إن الناظر في كتاب دلائل الإعجاز يدرك دون عناء الغايةَ التي بلغها القاضي في كتابه؛ لأن المنطلقات لم تكن وافية والأدوات لم تكن كافية، ومع ذلك فقد جدد العناية بالنحو، ولفت النظر إلى أهمية هذا الفن، وأشار إشارات قوية إلى مكامن التفوق في النظم القرآني وصل بها إلى رتبة الرواد في مسيرة الصناعة النحوية .

لكنه لم يستطع أن يضع بين أيدينا نموذجا واحدا تامّا لسورة واحدة، فيكشف عن وجوه الإعجاز فيها؛ ليتخذها الناس أسوة ومثلا.

---

[1] . سورة الأنعام آية 115 .

[2] . سورة فصلت آية 42 .

[3] . سورة الشعراء آية 224-225 .

[4] . سورة المائدة آية 100 .

[5]. الألباني، محمد بن نوح، صحيح الجامع الصغير وزيادته، المكتب الإسلامي ،بيروت ، ط3 1408هـ، ح3733

[6] . سورة النساء آية (82).

[7] . الجرجاني، الدلائل، مرجع سابق، ص 78 .

[8] . الجرجاني، الدلائل، مرجع سابق، ص 527 .

بل وقع في أمر عجيب جداً، وهو أنه لم يتعرض لدراسة سورة بتمامها غير سورة الفاتحة، وقد درسها دراسة إعرابية يدركها طالب العلم المتوسط، قال[1] في ذلك: "وجملة الأمر أن النظم إنما هو أن (الْحَمْدُ) في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[2] مبتدأ والله خبر، ورب صفة لاسم الله تعالى ومضاف إلى العالمين، والعالمين مضاف إليه" ومضى يعرب بقية الآيات حتى نهاية السورة ثم قال: "فانظر الآن هل يتصور في شيء من هذه المعاني أن يكون معنى اللفظ وهل يكون كون الحمد مبتدأ معنى لفظ الحمد أم يكون كون رب صفة، وكونه مضافا إلى العالمين معنى لفظ الرب؟ قد بطل الآن من كل وجه وكل طريق أن تكون الفصاحة وصفا للفظ من حيث هو لفظ ونطق باللسان"، تأمل هذا الكلام كيف جعل القاضي النظم هو الإعراب، وقد سبق أن نفى أن يكون للإعراب مدخل في الإعجاز!

أما الأمثلة الأخرى التي تعرّض لها فهي متفاوتة منها ما تعمّق في بيان معانيها ومبانيها، وأبرز من محاسنها وجمالها ما يسرّ القارئين، ومنها ما اجتهد فيها وقارب ومع ذلك فكل ما جاء به إنما هو كشف لشيء من جمال تلك الآيات، وما بقي وخفي عليه كثير، وكأن في ذلك آية ناطقة بأن عجزنا عن الإحاطة بوجوه الإعجاز نوع من الإعجاز.

وقال [3] رحمه الله تعالى: "قد أجمع الجميع على أن الكناية أبلغ من الإفصاح والتعريض أوقع من التصريح، وأن للاستعارة مزية وفضل، وأن المجاز أبدا أبلغ من الحقيقة".

أقول: إن الناظر في كتاب الله تعالى يجده يفصح تارة و هو كثير جدا، وتارة يأتي بالاستعارة والكناية وهو قليل، فهل عدل القرآن عن الأبلغ والأوقع والأفضل؟ لا بل الفصاحة حيث أفصح، والمكانة حيث كنّى، فكل شيء وضعه موضعه الأصلح.

وقال[4] رحمه الله تعالى: "ومن دقيق ذلك وخفيه أنك ترى الناس إذا ذكروا قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾[5] لم يزيدوا فيه على ذكر الاستعارة، ولم ينسبوا الشرف إلا إليها" ثم أخذ يردّ عليهم، وزعم أن الفخامة والمزية إنما ترجع إلى إسناد الفاعلية للرأس، وجعل الشيب تمييزاً، فحصل بذلك شمول المدلول[6].

أقول: إن مبالغة الجرجاني في تعظيم التحليل النحوي للنص والقطع بأنه وحده القادر على إدراك وجوه الإعجاز، قد دفعه إلى الإزراء بآراء غيره، فهو يرثي لحال أولئك الذين لم يروا في النص إلا الاستعارة، ثم استدرك عليهم بقراءته الجديدة للنص فاستخرج بعض المعاني التي فاتتهم، ثم أغلق الباب بعده زاعما أن ذلك هو الغاية.

---

[1] . الجرجاني، الدلائل، مرجع سابق، ص527 .

[2] .سورة الفاتحة آية 1 .

[3] . الجرجاني، الدلائل، مرجع سابق، ص 528 .

4 . الجرجاني، الدلائل، مرجع سابق، ص169 .

[5] . سورة مريم آية 4 .

[6] . انظر: الجرجاني، الدلائل، مرجع سابق، ص169-170 .

والحق أن النص لا يزال قابلاً للعطاء، وفيه كنوزٌ مخبوءة مدخرة لمن يجيء بعد الجرجاني، من ذلك التساؤل: لِمَ قرن الله تعالى بين: ﴿وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ وبين ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾ ولِمَ قدم ﴿وَهَنَ الْعَظْمُ﴾ على ﴿اشْتَعَلَ الرَّأْسُ﴾.

إن وهن العظم له ارتباط أقوى بحالة الجسم ونشاط هرمون التستيرون "هرمون الذكورة" وهو أدلّ على العجز والضعف من اشتعال الرأس شيبا. وعليه، فيمكننا أن نقول: إن هذا النص فيه كناية عن ذهاب الرغبة في النساء "سبب الإنجاب"، وأفول شمس الحياة. وهناك ارتباط نفسي كبير بين الاشتعال إذا وقع في "أمر محبوب"، وانتشار الشيب في "شعر الرأس ".

والخلاصة: أن النص القرآني مليء بالعجائب قابل للعطاء إذا استعرض من زوايا مختلفة، وسيبقى القرآن معجزا لا تفنى كنوزه فلا ينبغي لعالم مهما بلغ علمه أن يظن أنه قد استفرغ ما في كلام الله تعالى من الدلائل. وأنى له ذلك؟

المسألة الثانية: شرائع القرآن أجل نظاما وأحكم تعليلا.

إن المقاصد والعلل التي نبطت بها الأحكام الشرعية تمثل نظاما متكاملا معجزا، بني عليه ما سمّي بالإعجاز التشريع وذهب [1] ابن جني إلى خلاف ذلك، فقال: "اعلم أن علل النحويين -وأعني بذلك حذاقهم- أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ووجود الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا".

لقد جعل علل الفقه أخفض رتبة من علل النحو ومن علل المتكلمين[2]؟

والسبب[3] عنده أن "جميع علل النحو مواطئة للطباع، وعلل الفقهاء لا ينقاد جميعها هذا الانقياد".

أقول: إن هذا القول الذي اختاره ابن جني ومن تابعه فيه خطأ عظيم على الشريعة والسبب الذي ورّط هذا النحوي الكبير مع براعته في الصناعة الأدبية انشغاله بعلم النحو والصرف عن تحقيق المعاني الشرعية.

ولو تفرّغ هذا العَلَم وأمثاله للنظر والتدقيق في معاني الشريعة ومقاصدها لأدركوا من حقائقها ودقائقها ولطائفها ومحاسنها ما يأخذ بالألباب، ولما طرفت لهم عين في غير مناظر الشريعة المعصومة، ولاستعظموا أن يعقدوا المقارنة بين علل الشريعة وعلل النحو والصرف، ناهيك عن التجرؤ على القول بتفوق العلل النحوية على الفقهية.

إن نظام معاني الشريعة ومقاصدها القائم على رعاية الضروريات والحاجيات والتحسينات فيه من الجمال والكمال والتوافق والترابط والإحكام والإتقان ما يعجز الخلق كلهم عن الإتيان بمثله.

---

[1] . ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج1 /100 .

[2] . انظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج1 /102 .

[3] . ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج1 /102 .

الفوائد المترتبة على تقعيد النحو من منظور أصولي مقاصدي:

1- الاستغناء عن المقدرات اللفظية في إعراب القرآن وغيره، وفي ذلك توفير للجهد والمال، فلقد شغلت المقدرات حيزا كبيرا من كتب التفسير وغيرها.

2- الحفاظ على جمال النص القرآني معنى ومبنى، فقد وجدنا كثيرا من المقدرات تذهب بجمال النصوص عند تقديرها لفظا.

3- موافقة الإعراب لظاهر ما نطق به العرب وتلفظوا به.

4- فتح باب التفسير وفق القرائن، والسياق عوضاً عن التقديرات اللفظية.

5- تحديد مفهوم دلالة "الاقتضاء" عند الأصوليين؛ لتصبح: تقدير تفسير لا تقديرا لفظيا.

6- تيسير مسالك الإعراب.

7- في الاستشهاد بالقرآن والسنة ربط بأحسن المباني والمعاني.

دراسة تطبيقية

إعراب آيات من سورة الذاريات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَالـذَّارِيَاتِ ذَرْوًا (1) فَالْحَـامِلَاتِ وِقْـرًا (2) فَالْجَـارِيَاتِ يُسْـرًا (3) فَالْمُقَسِّـمَاتِ أَمْـرًا (4) إِنَّمَـا تُوعَـدُونَ لَصَـادِقٌ (5) وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ (6):

بِسْـمِ: جـارٌّ ومجـرور، والبـاء هنـا للاسـتعانة مثل"عَمِلـت بالقَـدُوم"؛ لأنَّ المعـنى: أتلـو مسـتعيناً بالله، وقـد اسـتغنى بقرينـة الحـال عـن ذكـر المتعلـق بـه، "اسـم": مضـاف، ولفـظ الجلالـة "اللَّهِ" مضـاف إليـه والـرَّحْمَنِ: صـفة أولى للمدح، والرَّحِيمِ: صفة ثانية للمدح.

"وَالـذَّارِيَاتِ ذَرْوًا": الـواو حـرف قسـم، الـذَّارِيَاتِ: مقسـم بـه مجـرور، والجـار والمجـرور: أسـلوب قسـم اسـتغنى عـن متعلقـه بكثـرة الاسـتعمال، ذَرْوًا: مفعـول مطلـق، فَالْحَـامِلَاتِ: معطـوف بالفـاء علـى الـذاريات، وِقْـراً: منصـوب علـى المفعوليـة، "فَالْجَـارِيَاتِ": معطـوف علـى "الـذَّارِيَاتِ"، "يُسْـراً": مصـدر في موضـع الحـال، "فَالْمُقَسِّـمَاتِ": معطـوف علـى مـا قبلـه، "أَمْـراً" مفعـول بـه، "إِنَّمَـا": إن حـرف توكيـد ينصـب المبتـدأ ويرفـع الخـبر، و"مـا" اسـم موصـول في محـل نصـب اسـم إن، "تُوعَـدُونَ": فعـل مضـارع مرفـوع لتجـرده، والـواو نائـب فاعـل، والجملـة صـلة الموصـل، "لَصَـادِقٌ" الـلام المزحلقـة للتوكيـد، وصـادق خـبر إن، والجملـة الاسميـة جـواب القسـم لا محـل لهـا، "وَإِنَّ" الـواو حـرف عطـف وإن: حـرف توكيـد ينصـب المبتـدأ ويرفـع الخـبر، "الـدِّينَ" اسـم إن منصـوب، "لَوَاقِـعٌ" الـلام المزحلقة وواقع خبر إن، والجملة معطوفة.

"وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ (7) إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ (8) يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ (9) قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ (10) الَّذِينَ هُمْ فِي غَمْرَةٍ سَاهُونَ (11) يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ (12) يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ (13) ذُوقُوا فِتْنَتَكُمْ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ (14)":

"وَالسَّمَاءِ": الواو حرف قسمٍ وجرّ والسماء مجرور، والجار والمجرور: أسلوب قسم، "ذاتِ": صفة، "الْحُبُكِ": مضاف إلى "ذات"، "إِنَّكُمْ": إن واسمها "لَفِي قَوْلٍ": اللام المزحلقة والجار والمجرور خبر إن، "مُخْتَلِفٍ": صفة قول والجملة الاسمية جواب القسم لا محل لها، "يُؤْفَكُ": فعل مضارع مرفوع لتجرده، "عَنْهُ": "عن" للسببية، والجار والمجرور لتقييد الفعل المضارع؛ لأنه مثبت مطلق، "مَنْ": نائب فاعل، "أُفِكَ": فعل ماض مبني على الفتح، ونائب الفاعل مستتر، والجملة صلة "مَنْ"، وجملة "يؤفك" صفة ثانية للفظ "قول"، "قُتِلَ": ماض مبني، "الْخَرَّاصُونَ": نائب فاعل مرفوع بالواو، والجملة دعائية لا محل لها، "الَّذِينَ": بدل من "الخراصون"، "هُمْ" مبتدأ "فِي غَمْرَةٍ" متعلقان بما بعدهما "سَاهُونَ": خبر والجملة الاسمية صلة الذين لا محل لها، "يَسْئَلُونَ" مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو فاعله، "أَيَّانَ": اسم استفهام في محل نصب على الظرفية الزمانية خبر مقدم، "يَوْمُ": مبتدأ مؤخر، "الدِّينِ": مضاف إلى يوم، والجملة الاسمية مقول القول؛ لأن في لفظ "يسألون" معنى القول، أو: بدل مطابق من جملة "يسألون"[1]. "يَوْمَ" مفعول فيه ظرف زمان، و"هُمْ": مبتدأ، "عَلَى النَّارِ": جارٌّ ومجرور، متعلق بما بعده، و"على" بمعنى "في"، و"يُفْتَنُونَ": فعل ونائب فاعل، وجملة يفتنون خبر، وجملة "هم ...يفتنون" في محل جر بإضافة يوم إليها. "ذُوقُوا": فعل أمر مبني، والواو فاعل، "فِتْنَتَكُمْ": مفعول به و الضمير مضاف إليه، "هَذَا": مبتدأ، "الَّذِي": خبر، "كُنْتُمْ": كان واسمها "بِهِ": جارٌّ ومجرور، متعلق بما بعده، "تَسْتَعْجِلُونَ": فعل وفاعل. والجملة خبر كان، وجملة كان صلة.

"إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ (15) آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ (16) كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ (17) وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ (18) وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ (19) وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ (20) وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ (21) وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ (22) فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ (23)"

إِنَّ الْمُتَّقِينَ" إن واسمها، "فِي جَنَّاتٍ" خبرها، "وَعُيُونٍ" معطوف على جنات، "آخِذِينَ" حال، "ما": مفعول به، "آتاهُمْ" فعل ماض ومفعول به، "رَبُّهُمْ": فاعل، والجملة مستأنفة،

"إِنَّهُمْ": إن واسمها "كانُوا: كان واسمها، والجملة خبر إن، "قَبْلَ" منصوب على الظرفية الزمانية، "ذلِكَ": مضاف إليه "مُحْسِنِينَ": خبر كان، "كَانُوا" كان واسمها، "قَلِيلًا": صفة لظرف مستغنى عنه، "مِنَ اللَّيْلِ" جارّ ومجرور متعلقان بالفعل: "يَهْجَعُونَ"، وما صلة، والفعل المضارع مرفوع، والواو فاعله، والجملة الفعلية خبر كان، "وَبِالْأَسْحارِ" الواو حرف عطف وبالأسحار متعلقان ب"يستغفرون" و"هُمْ" مبتدأ و"يَسْتَغْفِرُونَ"

[1] انظر: ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد، التحرير والتنوير: تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد ، الدار التونسية للنشر – تونس طبعة 1984م، ج345/26

مضارع مرفوع، والواو فاعل والجملة الفعلية خبر المبتدأ. "وَفِي أَمْوالِهِمْ": شبه الجملة خبر مقدم "حَقٌّ" مبتدأ مؤخر، "لِلسَّائِلِ": الجار والمجرور متعلقان بحق، "وَالْمَحْرُومِ": معطوف على السائل والجملة معطوفة على ما قبلها، "وَفِي الْأَرْضِ" الجار والمجرور خبر مقدم "آياتٌ": مبتدأ مؤخر "لِلْمُوقِنِينَ": والجار والمجرور صفة لآيات والجملة معطوفة على ما قبلها.

"وَفِي أَنْفُسِكُمْ": الواو حرف عاطف لشبه الجملة على "وَفِي الْأَرْضِ"، "أَفَلا" الهمزة للاستفهام الإنكاري والفاء عاطفة على محذوف مستغنى عنه، ولا نافية "تُبْصِرُونَ": مضارع مرفوع والواو فاعله، "وَفِي السَّماءِ": الواو حرف عطف وفي السماء خبر مقدم، و"رِزْقُكُمْ": مبتدأ مؤخر والجملة معطوفة على ما قبلها، "وَما": موصول معطوف على رزقكم، "تُوعَدُونَ" مضارع مرفوع، والواو نائب فاعل والجملة صلة ما لا محل لها، "فَوَرَبِّ": الفاء حرف استئناف، والواو حرف قسم وجر، ورب مجرور بالواو، "السَّماءِ": مضاف إليه، "وَالْأَرْضِ" معطوف على السماء، "إِنَّهُ" إن واسمها "لَحَقٌّ" اللام المزحلقة وحق خبرها، والجملة الاسمية جواب القسم لا محل لها، "مِثْلَ": حال من الضمير المستكن في "حق"، و"ما" صلة، "أَنَّكُمْ": أن واسمها، "تَنْطِقُونَ" مضارع مرفوع والواو فاعل، والجملة الفعلية خبر أن، والجملة الاسمية في محل جر بالإضافة إلى "مثل". "هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ (24) إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ (25) فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ (26) فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ (27) فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ (28) فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ (29) قَالُوا كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكِ إِنَّهُ هُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ(30)":

"هَلْ": حرف استفهام "أَتاكَ": فعل ماض والكاف: مفعول به، "حَدِيثُ": فاعل، "ضَيْفِ": مضاف إليه، "إِبْراهِيمَ": مضاف إليه، "الْمُكْرَمِينَ": صفة ضيف والجملة مستأنفة، "إِذْ" ظرف زمان، "دَخَلُوا": فعل ماض وفاعل، والجملة في محل جر بالإضافة، "عَلَيْهِ": شبه الجملة متعلق بالفعل، "فَقالُوا" الفاء حرف عطف وفعل ماض، وفاعل، "سَلاماً" مفعول مطلق والجملة معطوفة على ما قبلها، "قالَ": فعل ماض والفاعل مستتر، "سَلامٌ": مبتدأ مستغنٍ بالقرينة، والجملة الاسمية مقول القول، "قَوْمٌ": خبر مستغنٍ، "مُنْكَرُونَ": صفة قوم والجملة الاسمية مقول القول، "فَراغَ" الفاء حرف عطف وماض الفاعل مستتر، "إِلى أَهْلِهِ": متعلق بالفعل، "فَجاءَ": حرف عطف وفعل ماض والفاعل مستتر، "بِعِجْلٍ" متعلق بالفعل، "سَمِينٍ": صفة عجل والجملة معطوفة على ما قبلها، "فَقَرَّبَهُ": حرف عطف وفعل ماض والفاعل مستتر، "إِلَيْهِمْ" متعلق بالفعل "قالَ": فعل ماض والفاعل مستتر، "أَلا": حرف عرض، "تَأْكُلُونَ": مضارع مرفوع والواو فاعل، والجملة مقول القول وجملة قال حالية.

"فَأَوْجَسَ": الفاء حرف استئناف والفعل ماض والفاعل مستتر، "مِنْهُمْ" متعلق بالفعل، "خِيفَةً" مفعول به، والجملة مستأنفة، "قالُوا": فعل ماض وفاعل، "لا تَخَفْ": مضارع مجزوم ب"لا" الناهية، والفاعل مستتر، والجملة مقول القول، "وَبَشَّرُوهُ": فعل ماض وفاعل، ومفعول، والجملة معطوفة على قالوا "بِغُلامٍ" متعلق

بالفعل، "عَلِيمٍ": صفة "فَأَقْبَلَتِ": حرف عطف وفعل ماض، "امْرَأَتُهُ": فاعل والهاء مضاف إليه، "فِي صَرَّةٍ": حال، "فَصَكَّتْ": حرف عطف وفعل ماض والفاعل مستتر، "وَجْهَهَا": مفعول به ومضاف إليه، والجملة معطوفة على أقبلت، "وَقالَتْ": فعل ماض وفاعله مستتر والجملة معطوفة على ما قبلها، "عَجُوزٌ": خبر مستغن عن المبتدأ، "عَقِيمٌ" صفة عجوز، والجملة الاسمية مقول القول، "قالُوا" فعل وفاعل، والجملة مستأنفة، "كَذلِكَ" جار ومجرور في موضع نصب صفة لمصدر مستغنى عنه، أو الكاف: اسم منصوبٌ على المصدرِ، وذلك مضاف إليه، والتقدير: مثلَ ذلك القولِ الذي أخبرناك به قال ربُّك[1]، "قالَ رَبُّكِ": فعل ماض وفاعل، والجملة مقول القول "إِنَّهُ": إن واسمها "هُوَ" ضمير فصل، "الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ" خبران والجملة الاسمية مقول القول.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء، وآله وصحبه، وبعد:

فإن من أخطر أسباب الأزمة التي تجتاح الأمة العجز عن تسطير فقهٍ يوظّف قدرات الأمة في مسارات العبودية وفق سنن الله تعالى الشرعية والكونية. وقد نشأ هذا العجز من أمرين:

الأول: إهمال علوم الآلة آلة فهم النصّ، وهي علوم اللسان العربي، وأصول الفقه، ومقاصد الشريعة.

الثاني: التفريط في فقه الواقع، وهذا الفقه له آلته وأدواته. وواقعنا المعاصر واقع رقمي معقدّ أبلغ التعقيد وتخصصاته الدقيقة متشعبة كثيرة، والفتوى في نازلة ما فرع عن تصورها، فإذا اختلت التصورات، فسدت الأحكام.

ولا نهضة إلا بتجاوز هذه الأزمة، ولا فكّ للحصار الحضاري المضروب على الأمة إلا بفقه مقاصدي رقمي، فهو مقاصدي في فقه النصّ (ومدار المقصدية المعتبرة على استفراغ ما في ظواهر النصوص من المعاني، فالظواهر هي مصدر المقاصد الأعظم، ثمّ استبطان الحكم واستنباط العلل)، وهو رقمي في فقه الواقع وظواهره وسننه.

إن خطأ أهل الاجتهاد في الاجتهاد يفضي إلى وقوع عواقب سيئة من فوات المصالح وحصول المفاسد، فكل خطأ له عواقبه، وأما عدم المؤاخذة ورفع الإثم عن صاحبه فهذا من أمور الآخرة.

[1] انظر: السمين، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، مرجع سابق، ج10/ 52

ومن الأخطاء الكبيرة ما يظنه بعض العاملين في حقل الدعوة المتساهلين في شأن الفتوى أن واجبنا هو الإخلاص والعمل بالفتوى وليس علينا النظر في العواقب والمآلات؛ لأن النتائج من أمور الغيب ولسنا مكلفين بالعناية بها، ثم لا يفرقون بين الاجتهاد المشروع والاجتهاد الممنوع، والمجتهد الحق ومدعي الاجتهاد، وكأن الفتوى ليست نشاطاً بشرياً معرضاً للخطأ والذهول، وهو بحاجة إلى اختبار وتمحيص قبل الإقرار والتنفيذ.

إن مدافعة أخطاء الاجتهاد لإنقاذ الناس من عواقبها فريضة على القادرين، وهي نوع من دفع الضرر، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ولا يشفع للخطأ كون صاحبه إماماً قرشياً بل هو مردود، كما أن الصواب مقبول، وإن كان قائله عبداً حبشياً.

إن هدم حصون الأخطاء إصلاح في الأرض وصمام أمن لأهلها.

ولا يظنّنّ ظانّ أن رد الخطأ إسقاط لحرمة قائله، وتعدٍّ على عرض صاحبه، كلا، بل هو من النصيحة التي يجب تأهيل الناس على فعلها وقبولها. وهذا البحث له هدفان الأول: تقوية الصلة بأصول العلوم الشرعية وأدواتها والثاني: مناقشة بعض الاجتهادات طلبا لما يظنّ الباحث أنه أيسر، فالتيسير من أهم مقاصد الشريعة.

كتبه/ محمد عبده محمد بشر القباطي

تعز – اليمن

15 / 2 / 1432 هـ